الدكتور عدنان عويّد

# الأمة العربية ووعي الذات




منشورات 2015 الطليعة

# الأمة العربية ووعي الذات

**د. عدنان عويّد**

**2012**

عندما طرحت الإرهاصات الأولية للفكر القومي العربي على الساحة الثقافية والسياسية العربية مع منتصف القرن التاسع عشر، طرح في الحقيقة من قبل كتاب ومفكرين كانوا ينتمون إلى العروبة لغة وثقافة وانتماءً، أمثال إبراهيم اليازجي وبطرس البستاني وأديب أسحق وغيهم، وهم بدورهم كانوا ينتمون إلى قوى اجتماعية كانت تعاني آنذاك من السياسة المليّة للدولة العثمانية. هذه الدولة التي حاربت الأقليات الدينية باسم الدين منذ قيامها من جهة، مثلما حاربت القوميات الأخرى المنضوية تحت لوائها مع بدء تشكل نزعتها الطورانية في نهايات القرن التاسع عشر من جهة أخرى.

إن ما عانته هذه القوى من ظلم وتعسف كان وراء ليس تشكيل الجمعيات والمنتديات الثقافية العربية فحسب، وإنما الجمعيات والأحزاب السياسية أيضاً التي أخذ ينتمي إليها الكثير من الكتاب والمفكرين النهضوين العرب من مسلمين مسيحيين، هذا مع التأكيد على الظهور البارز للأخوة المسحيين في تشكيل أحزاب قومية ذات صبغة عربية في النصف الأول من القرن لعشرين كـ (أنطون سعادة ومشيل عفلق وجورج حبش). حيث كان الهدف الأساس من تشكيلها في النصف الأول من القرن العشرين، هو مواجهة التحديات الاستعمارية الغربية، وتحقيق النهضة العربية. هذا وقد كان القاسم المشترك بين كل دعاة الفكر القومي، هو التركيز على مسألة العلمانية التي كانت تركز في أبسط صورها على فصل الدين عن الدولة، وذلك رداً على فكر (الإخوان المسلمون)، الذين ناصبوا القومية العربية العداء، واعتبروا أنفسهم الوريث الشرعي للخلافة الإسلامية المنهارة .

إذا كانت هذه هي الدوافع الرئيسة لظهور الفكر القومي والدعوة له في تلك الفترة، حيث استطاع أن يساهم بقوة في مقاومة الاستعمار العثمانية وتحقيق الاستقلال، وبالتالي، التأسيس لفكر جديد أكثر تنظيماً ووضوحاً أيديولوجيا فيما بعد، إن كان عند الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو حزب البعث العربي الاشتراكي، أو حركة القوميين العرب، أو التيارات الناصرية...الخ. نقول إذا كنت هذه هي الدوافع الأساسية لطرح الفكر القومي، فما هي الدواعي لضرورة العودة إلى تبنيه اليوم وطرحه من جديد وبقوة؟، خاصة بعد أن فشل هذا المشروع مع المشروع الماركسي في تحقيق الأهداف التي رسمتها أيديولوجيات الأحزاب المعبرة عن هذين المشروعين، لأسباب سأتناولها في مكان لاحق ل من هذه الدراسة.

لا شك أن من أبرز الدواعي لضرورة العودة إلى تبني الفكر القومي وإعادة طرحه في وقتنا الحاضر، هو الهجمة الشرسة على العرب العروبة ومشروع تقدمها وتجاوز تخلفها، هذه الهجمة التي راحت تتجلى أدواتها اليوم بشكل سافر – بعد أن كانت تعمل في





السر – بالقوى الصهيونية الأمريكية والغربية وحكام الخليج، الذين يعملون بكل ما يملكون من وسائل مادية ومعنوية وفكرية من اجل تفتيت المفتت وتجزيء المجزأ من دول هذه الأمة والعودة بها إلى ما قبل التاريخ، أو العمل على إخراجها من التاريخ إذا أمكن. فإذا كنا نبرر للكيان الصهيوني وأمريكا والغرب مواقفهم العدائية من المشروع القومي العربي، وسعيهم المحموم لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، حفاظاً على مصالحهم في المنطقة، وهذه مواقف نعرفها وقد قاتل أجادنا من أجل مقاومتها ولم نزل نحن نقاومها، فكيف نستطيع أن نبرر لحكام النفط العربي الذين بدأنا نلمس تآمرهم الواضح والعلني مع القوى الاستعمارية على وجودنا وحضارتنا وتاريخنا وثقافتنا، من أجل أن يبقى هم ونموت نحن، من أجل أن يظل آل سعود وآل ثاني وآل ... يعمهون في غيهم وتأمرهم مع من باعوا ضميرهم وكرامتهم وشرفهم للبترو دولار الخليجي من أبناء جلدتنا، كي نبقى نحن في الفقر والذل والقهر والعبودية. فإذا كان (فئران الأنابيب)، يدعون اليوم من أجل وحدة طبقتهم المالكة والحاكمة بأمر اللّه، خوفاً على عروشهم ومصادر لذاتهم هم فقط وليس مصالح شعوبهم المقهورة مثلنا، والمغرّبة والمستلبة فكراً وروحاً ووجوداً، بفعل استبداد ما يمارسه بترو دولارهم واستبداد فكر مشايخ الوهابية ألظلامي علينا وعليهم، فكيف لا تدعوا نحن المضطهدون ولمستلبون والمشيؤون إلى مقاومة استعمار ملوك وأمراء الخليج وإلى وحدة أمتنا والدفاع عن عزتها وكرامتها.

من هذه المنطلقات الأولية، أود العودة إلى طرح مسألة الفكر القومي والتذكير بهذا المشروع الذي يشكل اليوم العتلة الضرورية لوعي ذاتنا كأمة، ولأبنائها بكل مكوناتها الدينية والإثنية الحق في الوجود، والاستمرار في هذا الوجود، وأن يساهموا في بناء الحضارة الإنسانية التي ساهم أجدادهم في بنائها وأسسوا لبعض منطقاتها، في الوقت الذي يريد فيه (فئران الأنابيب) أن يعودوا بهذه الأمة إلى ما قبل التاريخ عبر تأجيجهم كل المرجعيات التاريخية التقليدية، ويأتي على رأسها المرجعية الطائفية البغيضة، حفاظاً على عروشهم ورذيلتهم.

## في المفهوم:

إذا كانت القومية كمفهوم لم تزل تشكل مسألة خلافية عند الكثير من الكتاب والمفكرين الذين تناولوا دراستها، فإن حالات الخلاف أساساً لم تتعدى برأينا حدود الاختلاف أو التطابق في الرؤية حول مفهومي الأمة والقومية من جهة، أو بين الرؤية الطبقية تجاه الأمة والقومية في حالتي اختلافهما أو تطابقهما أيضاً عند هذا الباحث أو ذاك من جهة أخرى. ومع ذلك نقول: لا بد لنا من الوقوف عند هذه القضية والتعريف بها، مع اعتقادنا أن التعريف كما يقول"هيجل" يعني التحديد، والتحديد يعني في الجملة الثبات، والثبات يعني الصنمية والتحجر، وبالتالي رفض التجديد والتجاوز، أو القدرة على إعادة البناء.

إن الظواهر في عمومها وفي مقدمتها الظواهر الاجتماعية أو السياسية موضوع بحثنا، تظل في جوهرها نسبية، والنسبية هنا ليست متعلقة بالظاهرة ذاتها فحسب، على اعتبارها تتعرض دائماً للحركة والتطور والتبدل في الشكل والمضمون معاً، وإنما النسبية تتجاوز الظاهرة ذاتها لتشمل الإنسان الذي يتعامل مع هذه الظاهرة، أي مع حاملها الاجتماعي، على اعتباره نفسه ظاهرة قابلة للتطور والتبدل عبر مراحل التاريخ من جهة معارفه ورؤيته تجاه الظاهر، ثم بسبب طبيعة ثقافته واهتماماته ودرجة





اختلافها من شخص لأخر، أو من طبقة لأخرى في الزمان والمكان المحددين. لذلك يمكننا القول في مضمار هذه النسبية: إن الظواهر تقوم دائماً على معرفة ناقصة، وما الكمال والثبات او الإطلاق، إلا وهم معرفي.

من هذا المنطلق المنهجي، نود الولوج إلى مسألة "القومية ووعي الذات"، منطلقين من رؤى واهتمامات ومعارف تؤمن كل الإيمان بالأمة العربية، وضرورة تحقيق أبنائها لوعيهم الذاتي، وتجاوزهم لكل المعوقات التي تمظهرت بالتجزئة والتخلف والاستعمار.

إذا كانت الأمة هي الحقيقة التاريخية لجماعة من الناس، أو بكلمة أخرى، هي تلك الكتلة البشرية التي حققت وجودها التاريخي على مساحة جغرافية محددة، وحققت عبر هذا الوجود تمايزاً حضارياً عن الأخر، في اللغة والعادات والتقاليد والبنية النفسية والأخلاقية... الخ. فإن القومية، أو الأمة في حالة وعي الذات، تعني في نهاية المطاف، إدراك هذه الأمة لذاتها ومقومات وجودها وحالة تمايزها عن الآخرين، عبر هذه المقومات، وبالتالي، السعي والعمل الدؤوب على تثبيت وتقوية هذه الذات أمام كل محاولات تذويبها في الآخر، أو إلغاء وجودها من قبل الأمم الأخرى.

إذا، إن الوجود الأنطولوجي الذي حققته أية أمة من الأمم في اتجاهيه المادي والمعنوي تاريخياً، لم يعد إلغاؤه ممكناً. بيد أن هذا الوجود ذاته نسبي، أي هو وجود يظل دائماً في حالة حركة وتطور وتبدل، فمثلما هو قابل للتقدم، هو أيضاً قابل للتراجع والنكوص، وهذا الموقف الحركي مرتبط بالضرورة بجملة الشروط الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية التي تتعرض لها ظاهرة الأمة أو تحيط بها باستمرار.

عبر التاريخ البشري، هناك الكثير من الأمم نمت وتطورت وحققت وجوداً حضارياً متمايزاً عما يحيط بها من أمم، كما استطاع بعضها أن يحقق غلبة على أمم أخرى لم تزل في مرحلة متدينة حضارياً، مثلما هناك أمم أخرى لم تزل في السلم الأسفل من التطور الحضاري، ولم تسنح لها الفرص بعد أن تعي ذاتها لتنهض على سلم الرقي والتقدم ومواكبة مسيرة الأمم الأخرى الأكثر تقدماً، وهناك أمم أخرى استطاعت إن تحقق عبر سيرورتها التاريخية السابقة حالات حضارية متقدمة ومتميزة في التاريخ العالمي، غير أنها لم تستطع أن تحافظ على هذا التمايز والحضور، فراحت تتراجع إلى الوراء لتفقد الكثير من قيمها الحضارية وخصائص ثقافتها الإنسانية التي كانت في مرحلة سابقة محط أنظار الأمم الأخرى ومنهل معرفة لهم. ومع ذلك هي لم تتلاش أو تنته من التاريخ، ولم تزل حتى هذا التاريخ تواجه كل محاولات الإقصاء والتهميش.

يقيناً أن الأمم التي حققت لها وجوداً تاريخياً، لا يمكن أن تزول أو تتلاشى، ولا تستطيع أية قوة أن تلغي هذا الوجود. يمكن لهذه الأمة إن تضعف، أو تتراجع مكانتها في التاريخ، ويمكن لها أن تندمج مع أمم أخرى تجمعها معها قواسم حضارية مشتركة، لتشكل وجوداً آخر أكثر قوة وحضوراً من السابق، ولكن من المستحيل أن تذوب في أمم أخرى لها خصائص وجود ومقومات تختلف عن خصائصها ومقومات وجودها.

إن مقومات وخصائص الأمة التي تشكل حالة التمايز عن الآخر، هي تشكل في الحقيقة المضاد الحيوي للأمم التي تتعرض لمحاولات الإلغاء أو النفي أو التذويب. وهذا ما نستطيع تسميته "تحقق وجود الأمة"، أي وصول أفراد الجماعة إلى المرحلة التاريخية والاجتماعية التي تبلورت فيها هذه الجماعة وأصبحت تشعر بأنها أمة متميزة عن غيرها، بغض النظر هنا عن وضعيتها التاريخية السياسية التي تدرك من خلالها أنها أمة متخلفة، أو مستعمرة أو مجزأة. أي أمة لها مشروعها القومي الخاص بها.





والأمة التي تحقق وجودها، لن تعرف الاستكانة والخضوع، حتى ولو أحاطت بها كل تحديات العالم، وهي ستظل تستخدم كل الوسائل المادية والمعنوية المتاحة لها من أجل استقلال هذه الذات وتطورها وإثباتها أمام الأمم الأخرى، بدءاً من الحفاظ على العادات والتقاليد، وانتهاءً بالنضال السياسي والكفاح المسلح. وهذه كلها تتطلب إجراء تغييرات جوهرية في وعي أفراد الأمة السياسي والاجتماعي والثقافي، ويأتي على درجة عالية من هذه التغييرات التركيز بشكل نوعي ومكثف على مسألة تكوين الوعي القومي، ونشره بين أفراد الأمة، حيث أن هذا الوعي القومي، يعني في المحصلة عند الأمم المقهورة والمستلبة إرادتها، أو المستعمرة، احتجاجاً على واقع القهر والاضطهاد والاستعمار، والسعي لاستعادة كرامة الأمة المنتهكة، والشعور باعتزازها القومي، مثلما يعني أيضاً، التعبير والاحتجاج معاً عن وجودها الاجتماعي الملموس ودرجة تطوره التاريخي، وطموحها للوصول إلى حالة جديدة من التطور وإثبات الذات. وهذا كله يعني في المحصلة ( نفي للذات، وإثبات للذات ) في الوقت نفسه. إن وعي الأمة لذاتها حسب هذه العلاقة الجدلية يعني بكلمة أخرى، هو إعادة بناء مستمرة لواقع امة متخلفة، نحو واقع أفضل.

على العموم تظل المسألة القومية في واقع أمرها تحمل دلالات اجتماعية وسياسية، ويظل الوعي القومي عبر أبرز تمظهراته، يمثل شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي، في اتجاهيه الموضوعي والذاتي. ففي اتجاهه الموضوعي، هو انعكاس لكيان الأمة عبر سيرورتها وصيرورتها التاريخيتين، وهو وعي قابل للتحفيز والتطوير، مثلما هو وعي قابل للعرقلة والتهميش والتذرير أيضاً. بيد انه غير قابل للاقتباس أو الإعارة أو الإلغاء أو حتى التفريغ بشكل مجرد. والوعي القومي لا يحدد سماته وخصائصه ودرجة قوته أو ضعفه، وبالتالي تجلياته ووسائل ممارسته، الفلاسفة والمفكرون، أو إرادات الشخصيات أو قوى اجتماعية محددة، (زعماء، أيديولوجيون، أحزاب حاكمة.)، إن الذي يحدد كل هذه القضايا في الدرجة الأولى هي تلك الترسبات الاجتماعية التاريخية الضخمة التي تصنع نفسية المجتمع، أما دور الأشخاص والمؤسسات والأيديولوجيات، فدورها هنا ليس أكثر من رعاية تنظيم وتنسيق ونشر وتحريض تلك المسائل وتفسير آلية عملها، والعمل على ممارستها في الواقع المعيوش، أو الحد من ظهورها وعرقلة حركتها.

نعم إن الذي يقرر في النهاية متى يبرز هذا المقوم أو ذاك من مقومات وعي الأمة لذاتها، لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها الأمة، ثم ما هي درجة قوة هذا العامل أو ضعفه، وبالتالي ما هي سماته وخصائصه، هو العامل الملموس في الزمن الملموس. فالمرحلة التاريخية المعيوشة أو المعيشة لهذه الأمة هي من يقرر في النهاية هذه الحقائق التاريخية، وهي مدفوعة بعفويتها.

أما الوعي القومي في اتجاهه الذاتي، فهو وعي يعبر عن إرادة الأمة ورغبتها في تغيير موقعها وحضورها التاريخي، وتحقيق ذاتها التي تكونت أو هي في طريقها إلى التكوين. وهو ذاتي أيضاً، على اعتبار أن الأمة ذات تاريخية. والأبعد من ذلك، إن الوعي القومي ذاته يتحول إلى وسيلة لإعادة خلق أو تكوين أمة بمعنى من المعاني، وذلك بفعل العلاقة الجدلية بين الواقع والفكر. فالوعي لا يعكس الواقع الموضوعي فحسب، بل يساعد على خلقه، ولكون القومية تعني وعياً للذات، فهي حسب قانون الانعكاس هذا، قادرة على إعادة إنتاج ذاتها وبلورتها، مثلما هي قادرة أيضاً على التكيف مع الصورة التي ابتدعتها هي عن نفسها وتقبلتها عبر حواملها الاجتماعية.

هكذا نرى أن كل أمة من الأمم لها وجودها الأنطولوجي، المادي والروحي / الثقافي، وأن الأمم التي استطاعت عبر تاريخها أن توجد حضارة خاصة بها، لا يمكن لأي أمة أخرى أن تقتلعها من جذورها كما أشرنا في موقع سابق، فالأمة قد تضعف وتستعمر وتجزأ





وتحاصر مقومات وجودها وشعورها بذاتها، كأن يسعى الآخر إلى محاربة لغتها وثقافتها وشعور انتمائها لتاريخها بما تحمل من عادات وتقاليد وقيم، إلا أنها لن تتلاشى أو تذوب بغيرها. إن الأمة دائماً بأفرادها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية تعمل بهذا الشكل أو ذاك وفقاً للظروف التاريخية المعيشة على تأكيد ذاتها، وفرض تمايزها عن الآخر، والسعي دوماً للمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية وفقاً للمكانة التي تتمتع بها.

الوجود التاريخي للأمة العربية: انطلاقاً مما تقدمنا به، نعود للنظر في واقع الأمة العربية، على أنها امة استطاعت أن تحقق عبر تاريخها الطويل وجوداً تاريخياً، أي أنها ستطاعت أن تشكل أمة لها وجودها المادي والمعنوي المتميز عبر مراحل تاريخية طويلة من حياتها، قبل أن تتعرض لتلك النكسات الحادة التي ألمت بها من قبل الآخر، إن كان في محاولات إلغاء وجودها أو تذويبها بغيرها من الأمم التي سيطرت عليها فترات طويلة باسم الدين، أو العمل على تذريرها وتفتيتها وبالتالي تهميشها وإقصائها عن ممارسة دورها الحضاري.

إن ما تعانيه أمتنا العربية اليوم من تخلف وتبعية وتجزئة، يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا التردي من جهة، مثلما يدفعنا أيضاً للتساؤل عن الوضعية التاريخية الراهنة لمقومات نهوضها القومي، وبالتالي عن درجة وعي أفرادها لذاتهم القومية، ثم عن الأفاق المستقبلية لهذا الوعي في مضمار التحولات العالمية الجديدة.

على العموم نقول هنا : يبدو أن قدر أمتنا العربية في وجودها على هذه البقعة الإستراتيجية من العالم، أنها شكلت منذ قدم التاريخ ولم تزل تشكل محط أنظار الأمم الأخرى وسعيها للسيطرة على موقعها وثرواتها. وأن ما تتمتع به أمتنا العربية من موقع استراتيجي معروف، ومن موقع حضاري (ديني)، ثم لما تمتلكه من ثروات طبيعية، كان وراء جملة الصراعات والتحديات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها أو عاشتها هذه الأمة عبر تاريخها الطويل، والتي ساهمت بدورها – أي التحديات والصراعات – كثيراً في تجزئتها وتخلفها، وإضعاف سماتها وخصائصها المشتركة، لتجعل من القطرية حالة طبيعية في بنيتها العامة. بيد أن هذه الأمة في وضعيتها المشخصة التي جئنا عليها هنا، غالباً ما كانت تتجاوز حالات ضعفها وتفتتها لتعبر عن مواقف قومية اتجاه ما تتعرض له من أخطار. أي كانت تعمل بهذا الشكل أو ذاك على إعادة إنتاج وعيها لذاتها بشكل عفوي ومرحلي معاً، غالباً ما تحدد درجة وعمق هذا الوعي، وبالتالي استجابته للخطر المحدق، طبيعة الخطر ذاته، وطبيعية المرحلة التاريخية التي تعيشها هذه الأمة. هذا مع تأكيدنا على أن إنتاج هذا الوعي غالباً ما يقوم الشارع به وليس الحكومات، بل أن الكثير من الحكومات العربية تعمل على عرقلة إنتاج هذا الوعي ومحاربة القوى الاجتماعية والسياسية التي تقوده.

## العرب تحت مظلة الدولة الإسلامية:

مع ظهور الدعوة الإسلامية وانتشارها، تشكلت الحضارة العربية الإسلامية، ومع تشكلها، أخذت تتكون للمجموعات البشرية المنضوية تحت لوائها، سمات وخصائص جديدة لم تكن معروفة سابقاً، راحت بدورها تترسب شيئاً فشيئاً في الوجدان الاجتماعي، وبخاصة لدى العنصر العربي الحامل الاجتماعي الرئيس للرسالة الإسلامية وحضارتها. فالدعوة الإسلامية، إضافة إلى كونها قد شكلت مقومات جديدة للعنصر العربي المنضوي تحت لوائها، فقد استطاعت في المقابل وبفضل إعادة هيكلتها للمجموعات





العربية المتناثرة هنا وهناك في إطار دولة واحدة وأيديولوجيا واحدة، أن تُظهر من جديد مجموعة من المقومات المشتركة المندثرة تاريخياً بفعل العزلة التاريخية السابقة لظهور الإسلام. وهذا في الواقع ساعد على صياغة مفهوم جديد للقومية العربية بروح إسلامية لم يزل يطرح نفسه بقوة حتى يومنا هذا. بيد أن سعة ما سمي بالفتوحات الإسلامية، وما ترتب عليها من دخول شعوب كثيرة في نطاق الدول الإسلامية لها حضارتها وثقافتها المتميزة عن الحضارة والثقافة العربية وحتى الإسلامية، التي شاركت هذه الشعوب في تشكيلها من جهة أولى، ثم إضافة إلى استمرار بقاء وسيادة عقلية العشيرة والقبيلة عند العنصر العربي في اتجاهاتها الأكثر شمولية (القيسية واليمانية)، بالرغم من أن الدعوة الإسلامية كانت تحمل بين طياتها مفهوماً أممياً يدعو إلى تجاوز هذه المرجعيات التقليدية من جهة ثانية، ثم لما تركته السلطة السياسية في صيغتها القبليّة من تناقضات اجتماعية (طبقية) وسياسية واقتصادية وثقافية، في بنية الدولة والمجتمع معاً، ساعدت بدورها على ظهور بؤر توتر وانتفاضات مسلحة وحركات ثقافية ذات طابع شعوبي من جهة ثالثة، فجراء كل هذا الذي جئنا عليه، كانت النتيجة، إعادة تفتيت الأمة من جديد، وسيطرة الأعاجم من ترك وسلاجقة وأغز وتتر ومغول وصفويين ومماليك وعثمانيين، وأخيراً الاستعمار الغربي والصهيوني على البلاد ومقدراتها.

فمع بدء سيطرة الأعاجم على سلطة الدولة الإسلامية، راح العرب يفقدون دورهم ومكانتهم السياسية والثقافية والاقتصادية، ولم يبق لهم اسمياً غير الرسالة الإسلامية التي حملوها مشروعاً ولغة، وهي لغة القرآن، بل أن الرسالة الإسلامية ذاتها أصبحت سلاحاً بيد الأعاجم مارسوا باسمها سلطتهم السياسية على العرب. أما اللغة العربية، فتذكر المصادر التاريخية، بأنها بدأت تفقد مكانتها أيضاً في مرحلة لاحقة من ضعف السيطرة العربية على السلطة، وهي مرحلة سيطرة الإمارات الطاهرية، والصفارية، والسامانية، في القرنيين الثالث والرابع للهجرة، حيث بدأ النثر والشعر يكتبان باللغة الفارسية الحديثة، وهنا كانت البداية الحقيقية لضعف الثقافة العربية والحس القومي لدى العرب، وبالتالي تشجيع الأعاجم على إحياء هويات قومية مندثرة، أو ساعد الإسلام على دثرها نوعاً ما. مثلما بدأت عملية التشكيك بالثقافة العربية والإسلام نفسه تطرح نفسها بقوة لتشكل أحد المعالم الرئيسة لذلك العصر .

## العرب تحت مظلة الدولة العثمانية:

على الرغم من أن الإسلام ظل يشكل العروة الوثقى التي كانت تربط العرب بالشعوب الأخرى التي انضوت تحت لواء الدولة العربية الإسلامية – بغض النظر هنا عن المواقف الشعوبية التي أخذت تعلن عن نفسها في فترات ضعف الدولة – إلا أن العرب عملياً لم يشعروا بالمهانة أو الذل في أية مرحلة من مراحل الدول الإسلامية مثلما شعروا بها أثناء سيطرة العثمانيين على الدولة، والسبب يعود إلى طبيعة ومرجعية الثقافة والحضارة التي ينتمي إليها الأتراك أولاً، ثم لطول الفترة الزمنية التي سيطروا فيها على الحكم ثانياً.

أربعة قرون من التخلف - من 1516 (معركة مرج دابق)، إلى 1916 (الثورة العربية الكبرى) -، زرعه وجذره العثمانيون في وطننا العربي. ..أربعة قرون من الحكم لم تكن تحمل معها منذ بدايتها أي مشروع نهوضي أو فكري لهذه الأمة، عدا مشروع دولة




**الغنيمة، والفكر الإسلامي الذي أفرغته من مضمونه وتوجهاته العقلانية، لتدفع به وبعمق نحو اتجاهات الفكر الصوفي الطرقي ألامتثالي واللاعقلاني. لقد كانت الدولة العثمانية في حقيقة أمرها دولة غنيمة، ومن أجل تحقيق هذه الغنيمة سيُدت الجهل والتخلف على الشعب العربي وغير العربي ممن كان يرزح تحت حكمها.**

**مع سيطرة قوى التخلف العثماني، كانت سفن الغرب تعبر رأس الرجاء الصالح، كي تدمر مدافعها سفن تجار الشرق، وتفرض السيطرة الأوربية على تجارة الهند والشرق عموماً، ولتخرج من التاريخ أهم القوى الاجتماعية في المشرق عموماً والوطن العربي على وجه الخصوص، (الطبقة /الميركانتيلية، وهي القوى التي كانت مؤهلة تاريخياً لقيادة الفعل النهضوي العربي لو قيض لها البقاء في ممارسة نشاطها الاقتصادي التجاري.**

**على العموم، إن ما جسدته الدولة العثمانية على الواقع العربي من تخلف أولاً، ثم ما قام به الغرب من اختراق للمشرق العربي اقتصادياً واجتماعيا وسياسياً وثقافياً لبنية الدولة العثمانية مع اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتغير طرق التجارة وانتقالها من يد التجار في الشرق إلى التجار الأوربيين ثانياً، ساعد كثيراً الغرب نفسه ممثلاً بطبقته البرجوازية (الامبريالية)، على إعادة هيكلة الوطن العربي ودول العالم الثالث عموماً بما يتناسب ومصالح هذه الطبقة، وما قضية ما سمي بـ " المسألة الشرقية"، وما نتج عن مخططاتها الغربية الاستعمارية فيما بعد، إلا التطبيق العملي لهذه الهيكلة.**

**مع فشل الثورة العربية الكبرى /1916/ في تحقيق المشروع العربي التحرري/ النهضوي، وصلت المسألة الشرقية إلى نهايتها المرسومة لها آنذاك، وهي اتفاقية "سايكس بيكو" ووعد "بلفور"، اللذان أفرزتهما الحرب الكونية الأولى، هذه الاتفاقية وهذا الوعد اللذان أوصلا عملية الهيكلة التي أشرنا إليها قبل قليل إلى نهايتها، وهي الصيغة الاستعمارية المباشرة، التي ابتدأت عملياً في وطننا العربي كما هو معلوم منذ عام، / 1830/ في الجزائر، /1881/ في تونس، /1882/ في مصر، وعام / 1911- 1912/ في ليبيا والمغرب على التوالي، هذا إضافة إلى جملة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أخضعت من خلالها بريطانيا الكثير من محميات الخليج لإرادتها منذ منتصف القرن الثامن عشر وما بعد.**

**نقول: إذا كانت هذه هي حالة الأمة العربية عبر تاريخها الطويل، ولا نظن أن هناك امة من الأمم عانت من القهر والظلم والاضطهاد والتجزئة مثلما عانت الأمة العربية، إلا أن عراقة هذه الأمة وعمق حضارتها، وما قدمه الإسلام لها من مكانة مادية معنوية، قد مكنها من أن تحقق عبر سيرورتها وصيرورتها التاريخيتين حالة من التمايز الحضاري والحضور المعنوي والثقافي، ساعدها كثيراً على مواجهة كل التحديات التي تعرضت لها عبر تاريخها الطويل من تهميش وتذرير، بل وحتى محاولات التذويب والإلغاء، كما جرى لها في المشرق العربي عند تعرضها للنزعة الطورانية، أو ما جرى لها في المغرب العربي عندما تعرضت لنزعة الفرنسة.**

**الأمة العربية والسيرورة التاريخية لوعي الذات: إن أي باحث أو دارس لتاريخ الأمة العربية كثيراً ما يجد صعوبة في تحديد بداية لهذا التاريخ، أو تاريخ لهذه البداية، فتاريخ أمتنا العربية تكون في الحقيقة من سيرورات وصيرورات لبدايات وتواريخ متفرقة في الزمان والمكان، بحيث أخذ هذا التكون يتمظهر في مجموعات بشرية مبعثرة هنا وهناك. فهي مثلاً قد حققت كياناً اجتماعياً واحداً عبر سيرورة كما هو الحال في مصر مثلاً، أو كيانات متعددة تتابعت أو توالت وراء بعضها كما هو الحال في بلاد الرافدين وبلاد**





**الشام، إلا أن المهم في هذه المسألة، هو كون كل هذه الجماعات استطاعت أن تشكل لنفسها تاريخياً، مقومات أمة واحدة، بعد أن راحت تضعف أو تتنحي جانباً عبر تاريخها الطويل تلك المقومات السابقة لوجود تشكل الأمة العربية بمقوماتها الحالية،**

**إن ما نريد قوله هنا: هو، إن مجموع هذه المقومات الخاصة بشخصية الأمة العربية، والتي غالباً ما تعبر عن حيويتها عند ظهور أي خطر يهدد وجود المجموعات البشرية المكونة لهذه الأمة بشكل مشترك. هي التي شكلت الإرهاصات الأولية للوعي القومي المشترك عند العرب، وبخاصة في الفترة التاريخية التي سبقت الفتوحات، حيث واجهت المجموعات العربية قبل الإسلام وخضعت لسيطرة حضارات وثقافات أمم عديدة لفترات زمنية طويلة، ولكن مع أول بدء الفتوحات الإسلامية وسيطرة العرب المسلمين على تلك البلاد خارج الجزيرة العربية وبخاصة فيما يعرف اليوم بالبلاد العربية، وجدنا تلك المجموعات تعود بشكل سريع إلى حاضنتها أو مرجعيتها القومية التاريخية الأصيلة، وتبدأ بالتخلي تدريجياً عن الكثير مما اكتسبته من سمات وخصائص حضارية خاصة بكل مجموعة بسبب عزلتها التاريخية من جهة، ثم بسبب ما فرضته عليها الشعوب الغازية لها من قيم حضارية مثل الفرس واليونان والرومان من جهة ثانية.**

**نعم لقد استطاع الإسلام كما بينا في موقع سابق أن يعيد إنتاج الكثير من المقومات المشتركة لهذه الأمة المبعثرة، وبالتالي إعادة إنتاج وعيها لذاتها، ومعرفتها بأنها أمة قد كلفت بحمل رسالة الإسلام الإنسانية بما فيها من العدل والمساواة والمحبة للجميع، هذا إضافة لشعور العرب بأن الرسالة الإسلامية هي دعوة لتوحيدهم، من خلال تأكيدها على الربط بين العروبة والإسلام، وبخاصة تأكيدها على أن القرآن عربي اللغة، وأن لسان أهل الجنة لسان عربي، وغير ذلك من الآيات والأحاديث التي تريد تأكيد مسألة العروبة وربط الإسلام بها.**

**إذاً، مع انتشار الدعوة الإسلامية أعيد إنتاج الوعي القومي عند العرب من جديد، بحيث أصبح هناك لغة مشتركة، وقد أُزيلت الفروقات الجوهرية اللغوية التي تشكلت تاريخياً بفعل عزلة هذه المجموعات عن بعضها، كما أصبحت هناك قيم وأخلاق وعادات وتقاليد وآمال وآلام وأرض وتاريخ ومصالح مشتركة. أي شكل الإسلام للعرب مقومات القومية التي نادى بها فيما بعد الكثير من المفكرين القوميين الأوربيين، فراحت تترسب في الوجدان الاجتماعي والحس الثقافي للعنصر العربي، مثلما راحت أيضاً، تمارس نشاطها ودورها التاريخي كقوة مادية وروحية في مواجهة التحديات الشعوبية وغيرها التي رمت إلى النيل من العرب والعروبة والإسلام، كما أشرنا في موقع سابق.**

**إن من يتتبع الحالات التي كان يعبر العرب من خلالها عن إحساسهم بوعيهم القومي عبر التاريخ، غالباً ما يجد أن من يحرك هذا الوعي بشكل عام هو طبيعة المرحلة التاريخية المعيوشة، وذلك انطلاقاً من مستوى تطور قوى وعلاقات الإنتاج، ثم الوضعية الطبقية والسياسية والثقافية في هذه المرحلة التاريخية أو تلك. فالمرحلة التاريخية التي أنتجت معركة "ذي قار" مثلاً، أفرزت إحساساً بالوعي القومي لدى عرب الجاهلية، يختلف في طبيعته ودرجة نضوجه وعمقه، وبالتالي وسائل التعبير عنه عما جرى في عام "الفيل"، أو في مرحلة مواجهة الدعوة الشعوبية في صدر الإسلام. فالذي يقرر طبيعة هذا الوعي ومحرضاته ودرجة عمقه، والحالات التي يتمظهر فيها والوسائل المستخدمة في التعبير عنه، هو العامل الملموس في الزمن الملموس. ففي المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الحركات الشعوبية، وهي المرحلة التي تراجعت فيها سلطة الحكام العرب، أمام سلطة الأعاجم، وبدء إقصائهم عن دورهم الحضاري، وبالتالي تراجع الدور العربي في تحديد مصير الدولة العربية الإسلامية، استطاعت الحركات**



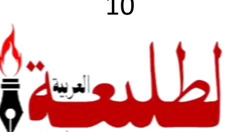


الشعوبية ولأول مرة في تاريخ الدولة العربية الإسلامية، أن تدفع العرب وبوعي للبحث عن ذاتهم المغيبة ومحاولة تأكيدها من جديد. وهذا ما فعله "الجاحظ" في كتابه "البيان والتبيين"، أو ما فعله "الضبي" في "الأصمعيات والمفصليات"، أو ما فعله كتبة التاريخ العربي، أمثال "ابن قتيبة"، في كتابه "المعارف"، أو "البلاذري" في كتابه "أنساب العرب، و "فتوح البلدان".

نعم، إن ردود الفعل لدى الباحثين والمؤرخين العرب تجاه الحركات الشعوبية، لعبت دوراً بارزاً وإيجابيا بالنسبة للعرب، حيث استطاعت إلى جانب مسألة تأكيدها لمقومات الأمة العربية ودورها التاريخي، وثقافتها وقيمها وخصائصها وسماتها المشتركة، توثيق وتسجيل تلك المسائل، لتصبح فيما بعد مرجعاً تاريخيا، تعود إليه الأجيال اللاحقة في كل مرة تتعرض فيها هذه الأمة لتحديات تحاول النيل من وجودها وحضارتها، وما أكثر هذه التحديات التي لم تنقطع يوماً عبر تاريخ هذه الأمة.

مع بداية القرن التاسع عشر، ازداد احتكاك العرب مع الغرب تحت ظل الدولة العثمانية، فبدأت مسألة التمايز تظهر بوضوح لدى بعض المتنورين العرب الذين اطلعوا على الحضارة الغربية، وتأثروا بعلومها الاجتماعية والسياسية والمهنية، فراح هؤلاء المتنورون العرب يسُوقون في مناطق تواجدهم ما تأثروا به من علوم "برانية" عل حد تعبير "الطهطاوي". وبتسويقهم لهذه العلوم أخذوا يمارسون قانون نفي الذات من أجل إعادة إثباتها لهذه الأمة العربية بهذا الشكل أو ذاك. بمعنى آخر، إن ما طرحه (الطهطاوي، وخير الدين التونسي) مثلاً، من أفكار حداثية تتعلق بقضايا التنمية البشرية والطبيعية بسبب تأثرهما بالحضارة الغربية، بغية تطوير مصر محمد على، وتونس محمد الصادق، لم يكن الهدف من هذا الطرح أو التبني آنذاك تحقيق بعد قومي، بقدر ما كان الهدف تقوية هذين الدولتين من اجل الانفصال عن الدولة العثمانية، وتشكيل دولة مستقلة قوية لكل منهما. بيد أن عملية التحديث ذاتها هنا، لعبت بهذا الشكل أو ذاك، دوراً لا يستهان به في خلق المقدمات الأساسية لامتصاص بعض مقومات الحضارة الغربية وإشعار العرب بالفارق الشاسع بينهم وبين الغرب تحت ظل الاستعمار العثماني، وبالتالي التأسيس لمنطلقات فكرية أيضا ذات توجهات وطنية وقومية راحت تتبلور شيئاً فشيئاً عند بعض الكتاب والمتنورين العرب هنا أو هناك من الوطن العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ساهمت في العمل على كشف معوقات نهضة هذه الأمة من جهة، أي ساهمت في العمل على نفي ذات أمة متخلفة، والدعوة إلى إثبات ذاتها من جديد كأمة لها مكانتها وحضورها التاريخي بين الأمم، أي الدعوة لنهضة أمة تعيش تحت ثقل التخلف. ففي هذه المرحلة بالذات- أي النصف الثاني من القرن التاسع عشر – وصلت الثورة الصناعية الأوربية إلى مرحلة متطورة، بدأت نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنعكس بالضرورة على العالم الآخر ومنه العالم العربي، وبالتالي إدخال هذه النتائج بالضرورة في عالم نشاط هذه البلدان أو المجتمعات المتخلفة، والعمل من قبل القوى الامبريالية على هيكلة هذه البلدان المتخلفة بما يتناسب ومصالح الرأسمال الاحتكاري الأوربي. ومع عملية الهيكلة تلك، أخذت تبرز على الساحة العربية جملة من التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ساعدت برمتها على تحريض مقومات الشعور الوطني والقومي لدى الكثير من الكتاب العرب النهضوين بكل توجهاتهم الفكرية وبخاصة الليبراليين والعلمانيين منهم، أمثال: (إبراهيم اليازجي، سليم البستاني، بطرس البستاني، شبلي شميّل، فرح أنطون، فرنسيس مراش، الكواكبي، أديب اسحق، عبد الغني ألعريسي، محمد عبده...)، وغيرهم الكثير. وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الكتاب استطاعوا خلق أرضية سياسية وثقافية جديدة ذات توجهات قومية ونهضوية جديدة تحمل بين ثناياها ما جذره الإسلام من مقومات للمسألة القومية، عند العرب من جهة، ولما حمله لهم الفكر الغربي من رؤى ونظريات في الاتجاه القومي بصيغته





**العلمانية من جهة ثانية، إلا أنهم لم يستطيعوا خلق فعل نهضوي – أي بلورة حقيقية للذات العربية- وذلك بسبب عدم توفر الكثير من الظروف الموضوعية والذاتية الضرورية لتحقيق هذه النهضة وفي مقدمتها يأتي غياب التنظيم المشترك لهذه النخب المتعلمة، وغياب المرجعية الاجتماعية والسياسية والثقافية المشتركة لها، هذا إضافة إلى سيطرة الاحتلال العثماني، وسيادة الجهل والتخلف والأمية بكل دلالاتها لدى نسبة كبيرة جداً من أبناء الشعب العربي، مع ما رافق هذا الجهل من سيطرة استبدادية للسلطة الحاكمة، وهي السلطة التي كانت تحارب أية توجهات فكرية ذات طابع علماني، أو توجهات سياسية يمكن أن تهدد أي ركن من أركان دولة الغنيمة تلك. وهذا بدوره ما دفع قسماً كبيراً من هذه النخب أن تلجأ إلى الغرب فيما بعد (الثورة العربية الكبرى) لتحقيق طموحاتها النهضوية عندما لمست حالة العجز عند الجماهير في قبول أفكارها، فكان الأمر في توجهها هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار.**

**حقيقة إن ما قام به المتنورون النهضويون العرب في القرن التاسع عشر، من تحريض معرفي لتأكيد الذات العربية المضطهدة والمستلبة تحت ظل الدولة العثمانية، والاختراق الغربي لهذه الدولة بنيوياً، ورغم كل المعوقات الموضوعية والذاتية التي رافقت عملية التحريض تلك، إلا أنها استطاعت أن تدفع بالوعي القومي العربي أشواطاً بعيدة إلى الأمام، بل يمكن القول : إن الوعي القومي راح يتمظهر في الربع الأخير من القرن ذاته باتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الديني الإسلامي، والاتجاه العلماني. وإذا كان الاتجاه الإسلامي قد انطلق في رؤيته القومية هذه من العقيدة الإسلامية نفسها، متكئاً عل آيات وأحاديث ومقولات كنا قد أشرنا إلى بعضها في موقع سابق مثل: ( لسان أهل الجنة لسان عربي. وإنا أنزلناه قرآناً عربياً. وأن لغة القرآن هي اللغة العربية... الخ.)، فإن التيار العلماني انطلق في رؤيته بالمقابل- إضافة إلى رؤية التيار الديني- من الفكر التنويري الغربي الذي سوقت له المدارس التبشيرية من جهة، أو ما دخل البلاد العربية مع المتنورين العرب الذين درسوا في أوربا وتأثروا بنظريات الفكر القومي هناك، بحيث انطلق دعاة هذا التيار لتأكيد المسألة القومية من خلال التأكيد على أن الأمة العربية تمتلك مقومات خاصة بها مثل اللغة والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية المشتركة والإرادة المشتركة والتاريخ المشترك، وغير ذلك. أما مسألة الرابط أو العامل الديني، فلم يشكل عندهم العامل الأهم هنا، بسبب استغلال الدين نفسه من قبل الدول العثمانية، ومحاولة فرض سيطرتها على العرب بكل مكوناتهم الدينية باسم الرابطة الإسلامية، الأمر الذي دفع بعض المتنورين العرب من مسلمين ومسيحيين، لطرح الفكرة القومية العربية بعيداً عن الدين، معتبرين أن الوطن للجميع دون النظر إلى مرجعيته الدينية أو حتى الإثنية، أما الإسلام الذي أراده هؤلاء المتنورون، فقد بينه الكواكبي بقوله: (لا يوجد في الإسلام نظام حكم، أو نفوذ مطلق في غير مسائل الدين.). أو ما بينه علي عبد الرازق في نهاية الربع الأول من القرن العشرين في كتابه ( الإسلام وأصول الحكم)، وربما الذي دفع المتنورين العرب إلى هذا الموقف الفكري، هو تبني الدولة العثمانية لشعار الرابطة الإسلامية كما أشرنا قبل قليل، مثلما دفعهم أيضاً، شعار النزعة الطورانية التي أرادت تذويب الشخصية العربية، أو إقصاءها خارج التاريخ.**

**الوعي القومي العربي في مرحلة ما بين الحربين :**

**بعد قيام الثورة العربية الكبرى /1916/، وسيادة ما سمي بالمرحلة "السايكسبيكوية"، أخذت تظهر ملامح جديدة للوعي القومي العربي استطاع الكاتب والمفكر العربي النهضوي "رئيف ألخوري" أن يقوم برصدها عند بعض الكتاب والسياسيين العرب في تلك المرحلة، ونظراً لما تحمله عملية الرصد التي تقدم بها "ألخوري" من عقلانية، فقد دفعت الكاتب الدكتور "عبد الرزاق عيد" أن**





يتبناها ويقدمها للقارئ العربي أيضاً في نهاية القرن العشرين في كتابه ( ياسين الحافظ – نقد حداثة التأخر)، مشيراً في بعض فصوله إلى طبيعة الخطاب القومي كما وصفه "ألخوري" حيث يقول: بأن ألخوري استطاع تحليل نظام الخطاب القومي في المرحلة المشار إليها، وتبين له بأنه (خطاب مشاعر وأهواء، وحدس صوفي، لا يخلوا من أصداء الحدس البروغسوني). هذا وقد ساد الخطاب القومي في سياقه العام هنا صياغات ذات بعد دلالي تحيل إلى الداخل... إلى الجوهر، كتأكيدها على (سيادة الجنس العربي على الأجناس الأخرى، وعلى الثقافة العربية وما يكمن وراءها من قوى روحية خاصة، والنبوغ الخالص للغة العربية.. إلخ). إن الخطاب القومي هنا يكشف عن نظام قيمي كما يقول الدكتور (عيد)، لا عن أحكام واقع... عن الداخل المبطن بالوجدان ، لا عن الخارج بحضوره الكثيف في مواجهة العقل...عن أشواق حرية الداخل للإنعتاق، لا عن تطلعات الأمة للحرية بوصفها عنوان الإنعتاق من الاستعمار وتحقيق السيادة والاستقلال الوطني، أي الوصول إلى وعي الذات.

لا شك أن جملة الظروف الموضوعية والذاتية التي كانت تحيط بمرحلة ما بين الحربين، لم تكن قد تغيرت كثيراً عن مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فهي مرحلة ظل فيها العرب يفتقدون عملياً إلى الحامل الاجتماعي القادر على حمل لواء المشروع النهضوي القومي في إطار المعادلة التي أشرنا إليها في موقع سابق من هذه الدراسة وهي: ( نفي الذات وإعادة تأكيدها أو إثباتها)، فالحامل الاجتماعي ممثلاً في هذه المرحلة بشرائح البرجوازية الوطنية، المؤلفة أصلاً من كبار أعيان المدن والملاكين والتجار، كل الذي استطاع القيام به هذا الحامل، هو قيادة المشروع النضالي لطرد المستعمر من بعض الأقطار العربية، بعد أن تحرك في هذا الاتجاه بتوجهات سياسية مشبعة بالروح الوطنية الرومانسية. غير أن هذا الحامل لم يستطع في الحقيقة أن يعمل على حل المسألة السياسية والاجتماعية التي عرضت عليه بعد الاستقلال حلاً ثورياً. أي هو لم يستطع أن يتجاوز القطرية بعد طرد المستعمر من جهة، مثلما فشل في خلق القاعدة الإنتاجية التنموية القادرة على تحقيق الاندماج القومي والمشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي ، وبالتالي نقل الدولة من دولة العشيرة والقبيلة والطائفة، إلى دولة المواطنة والمؤسسات والقانون من جهة ثانية، كما فشل أيضاً في تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني بين أفراد المجتمع من جهة ثالثة. ومع ذلك فإن الذي استطاع أن يقدمه هذا الحامل الاجتماعي ممثلاً هنا بأعيان المدن والريف وبعض رجال الدين المتنورين ، يعد أمراً على غاية الأهمية بالنسبة للمرحلة إياها، وهي طرد المستعمر الأوربي كما أشرنا من البلاد العربية وتحقيق الاستقلال السياسي المباشر.

**الوعي القومي في مرحلة ما بعد الاستقلال. وتجربة الأحزاب الديمقراطية الثورية:**

إن القيادات السياسية الممثلة لمرحلة ما بين الحربين العالميتين، بعد أن أُنجز المشروع التحرري القطري، سرعان ما أثبتت عجزها في حل المسألة السياسية والاجتماعية حلاً ثورياً كما أشرنا في موقع سابق. كما جاءت نكبة فلسطين /1948/، امتحاناً عملياً لهذه القيادات على المستوى القومي، وهذا كان كافياً لوحده كي يعريها أمام الجماهير العربية الواسعة وفي مقدمتها شرائح البرجوازية الصغيرة وبخاصة شرائح "الأنتليجينيسيا" وهي شرائح أو قوى جديدة راحت تطرح نفسها كبديل سياسي بقوة مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى هذا التاريخ.

إن القوى الاجتماعية الجديدة من شرائح "الأنتليجينيسيا" التي عانت بدورها من ظروف القهر الاستعماري، وتخلف قياداتها السابقة من أعيان المدن والملاكين الكبار، انطلقت فكرياً في بداية أمرها من النسق الفكري الذي يؤكد على المسألة القومية في إطارها الرومانسي، وهذا يعود بدوره إلى عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها التالي:





**1- سيادة الشعور القومي بإطاره السابق "الرومانسي"، وانتشاره بشكل واسع في تلك المرحلة التي سميت "مرحلة المد القومي"، بين أبناء الجماهير الشعبية في الوطن العربي، هذه الجماهير التي كانت تطمح إلى تحقيق المشروع الوحدوي على الطريقة الهاشمية، كما طرحتها الثورة العربية الكبرى عام /1916/.**

**2- سيادة الفكر الإسلامي في تلك الفترة كفكر موازي للفكر القومي إن لم يكن أكثر منه قوة وحضوراً في الساحة العربية، وهذا ما جعل الكثير من المفكرين والسياسيين العرب القوميين يعيدون فكرة ربط العروبة بالإسلام، كما فعل "ميشيل عفلق" مع بداية تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي، بالرغم من انتمائه للديانة المسيحيّة.**

**3- قصور الفكر الاشتراكي العلمي في ربطه بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، بسبب طبيعة العقلية الراديكالية السائدة في الأحزاب الشيوعية آنذاك تجاه الفكر القومي، لتأثرها بمواقف الحزب الشيوعي السوفيتي الأممية، هذا إضافة إلى محاصرة الأحزاب الشيوعية ذاتها من قبل القوى الرجعية الحاكمة من أعيان المدن وكبار الملاكين.**

**4- غياب القوى الطبقية (الحامل الاجتماعي)، الواعية لذاتها والأكثر ثورية في تلك المرحلة أيضاً، وتصدر المشهد السياسي شرائح من القوى الاجتماعية المنتمية بمعظمها للبرجوازية الصغيرة، وهي قوى اجتماعية لها عقليتها ونفسيتها الخاصة التي غالباً ما تميل إلى (الكبرياء، والفردية، والغرور والسهولة في النضال، والسلوك المظهري الشكلي، والتهويش، والغلو الذي يتستر بالثورية، والركض وراء المناصب، والتعالي على جماهير الشعب وعلى المناضلين المتواضعين، والابتعاد عن العمل اليومي البسيط الدؤوب في أصغر الوقائع والقضايا، والإكثار من الثرثرة الثورية، والاكتفاء بالوعظ دون التفتيش عن أدوات موضوعية للنضال.). (3 ) وهذا في الواقع ما لمسناه في سلوكية قسم كبير من هذه الكوادر عند قيادتها للأحزاب الديمقراطية الثورية، وبخاصة بعد استلام هذه الأحزاب السلطة في بعض البلاد العربية، حيث تحول قسم كبير من قيادات هذه الأحزاب إلى قوى بيروقراطية طفيلية، أخذت تتصارع في النهاية مع بعضها داخل أحزابها، وعلى مستوى تنظيماتها القطرية. هذا دون أن نغفل مسألة أساسية تتعلق في البنية التنظيمية لهذه الأحزاب، وهي قدرتها على فرز حوامل اجتماعية طليعية في المقابل ارتبطت مصالحها بمصالح الجماهير الكادحة، وبالفكر العلمي التنويري، كما استطاعت إلى حد ما أن تسلط الضوء أو بعضه على مشاكل الواقع العربي ومعاناته، والوصول إلى عمق مأساته. فالرؤية العاطفية والوجدانية "الرومانسية" تجاه المسألة القومية مثلاً، لم يعد لها مكان في الرؤية الفكرية لدى هذه الحوامل الثورية، وإنما أصبحت الرؤية أكثر عقلانية وموضوعية، أي رؤية تنويرية، اتخذت من العقلانية والعلمانية والتاريخية منهجاً في تعاملها مع الواقع العربي.**

**أما أول تنظيمين سياسيين استطاعا منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين أن يتعاملا مع المسألة القومية بشيء من العقلانية في أدبياتهما الفكرية، هما حزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الناصري. وسأكتفي هنا على عجالة في تناول الرؤية القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، كونه استطاع أن يمارس السلطة في بلدين عربيين ولازال قائما في سورية حتى هذا التاريخ.**

**لقد جاء في دستور البعث، وفي المبادئ الأساسية منه ما يشير إلى موقفه العقلاني تجاه وحدة الأمة العربية وحريتها وشخصيتها ورسالتها.**





**في عام /1963/ وضع حزب البعث العربي الاشتراكي المنطلقات النظرية للحزب، التي شكلت ولم تزل تشكل الدليل النظري لهذا التنظيم بسماته العلمية والثورية، وعبر هذا الدليل النظري استطاع البعث أن يحدد الطريق العقلاني لفكرة القومية العربية، أي تحقيق الوحدة العربية، متجاوزاً كما قلنا الرؤية: البروغسونية" الرومانسية، حيث يقول في المنطلقات: ( إن الوحدة بين أقطار خلفت التجزئة فيها الرواسب الإقليمية المتخلفة، والمصالح الضيقة، عمل ضخم جبار يتحدد بالضرورة في التزام أيديولوجي، وذلك على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على السواء. وهذه الأيديولوجيا لا بد أن تكون معبرة بأمانة عن مصالح الجماهير من جهة، ومعتمدة عليها كتنظيم من جهة أخرى، فلكي تضمن الوحدة الشروط الموضوعية لانطلاقة صحيحة، لا بد أن تنبثق عن جماهير واعية مكونة تكويناً سياسياً... مسؤولة ومنظمة تنظيماً صحيحاً، وربما أن روح الديمقراطية هي الإيمان بالجماهير، لذا فإن الكفاح الوحدوي هو كفاح ديمقراطي اشتراكي بالضرورة.).**

**نعم إن عملية تحقيق الوحدة العربية والبناء القومي السليم، لا يمكن أن يتحققا عبر مواقف رومانسية جياشة، أو عن طريق الثرثرة الثورية، أو عن طريق تنازل هذا الزعيم أو ذاك عن منصبه لزعيم آخر، أو عن طريق تضحية هذا الحزب بتنظيمه على مذبح الوحدة. إن عملية البناء القومي تتطلب النظر العقلاني والموضوعي في جملة الظروف الموضوعية والذاتية التي تحيط بواقع هذه الأمة وتحليلها تحليلاً علمياً من جهة، ثم العمل على رسم الحلول الكفيلة من أجل تجاوز معوقات تقدم هذا الواقع من جهة أخرى، وذلك لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الالتزام بموقف أيديولوجي يعبر عن مصالح الجماهير أولاً، ثم العمل على خلق التنظيم الثوري القادر على تنظيم الجماهير وتكوينها سياسياً، بحيث تصبح قادرة على تحمل المسؤولية تجاه القضايا الوطنية والقومية الملحة ثانياً، وأخيراً تعميق الروح الديمقراطية بين الجماهير وإيصالها إلى قناعة أكيدة بأن الكفاح الوحدوي هو بالضرورة كفاح اشتراكي وتحرري. وإذا كان "حزب البعث" بطرحه العلمي النظري هذا للمسألة القومية قد عبر منذ بداية تأسيسه عن تطلعات القوى القومية التقدمية في الساحة العربية، تسانده فيما بعد في موقفه هذا التنظيمات الناصرية وبعض القوى اليسارية التي آمنت بضرورة الربط ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، إلا أن الساحة الفكرية ذاتها لم تعدم أيضاً الكثير من الكتاب والمفكرين السياسيين العرب القوميين التقدميين الذين عالجوا المسألة القومية بالرؤية ذاتها، أي، الرؤية العقلانية النقدية، فإذا كان "رئيف ألخوري" قد مثل النصف الأول من القرن العشرين، فإن "ياسين الحافظ والياس مرقص"، قد مثلا النصف الثاني من القرن ذاته. وهما مفكران، ساهما مساهمة فعالة مع بعض مفكري حزب البعث أمثال: ( منيف الرزاز، ومحمود الشوفي)، في الحركة النضالية والفكرية معاً في مرحلة مهمة من تاريخ هذا الحزب. وهذا ما يجعلنا نلمس ذاك التوافق في رؤية ياسين الحافظ تجاه المسألة القومية مع رؤية البعث، فالمسألة القومية عنده شكلت هماً نهضوياً يتجاوز حدود الخطاب الأيديولوجي السياسي المجرد، ليكون في صلب إشكالية التأخر وبمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه علينا هنا هو: هل استطاع حزب البعث، أو الحركة الناصرية، أو رئيف ألخوري، أو ياسين الحافظ، وكل المفكرين القوميين العرب من نديم البيطار إلى عصمت سيف الدولة وغيرهم، أو كل الفكر العقلاني الذي طرح على الساحة العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى هذا التاريخ أن ينجزوا المشروع القومي العربي؟. أو بمعنى آخر، أن يتجاوزوا حدود خطابه الأيديولوجي ويتعاملوا بعقلانية في الممارسة مع معوقات حركة التحرر العربية في كافة مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؟.**





**لا أظن أن الإجابة على هذا السؤال الإشكالي ستكتفي بالقول: ( نعم أو لا ). فالإجابة هنا تتطلب منا النظر بموضوعية وعقلانية إلى جملة الظروف الموضوعية والذاتية في نطاقيها الداخلي والخارجي معاً التي تحيط بالمسألة إياها عبر سيرورتها وصيرورتها التاريخيتين، ولكوننا قد جئنا في مواقع متفرقة من هذه الدراسة على أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسألة القومية في سياقها التاريخي، فلا بد لنا هنا أيضاً من النظر في بعض القضايا المنهجية التي تشكل المنطلق المعرفي (الإبستمولوجي) لدراسة المسألة القومية كمشروع نهضوي له معوقاته، مثلما له منطلقاته الفكرية والعملية معاً.**

**القومية العربية في الخطاب الفكري العربي: على العموم لا أظن أن هناك من يقر بأن الفكر وحده بكل اتجاهاته ومستوياته بعيداً عن الممارسة قادر على تحريك أصغر نبته في الأرض. كما لا أظن أيضاً، أن هناك من يقر بأن الفكر العربي بكل اتجاهاته هو وراء تخلف هذه الأمة العربية وسبب عجزها عن تحقيق حركتها النهضوية. فالفكر بعمومه لم يكن ولن يكن مجرداً، بل هو مشخص ويتفاعل مع الواقع الذي أنتجه ويحدد خطوطه العريضة بعلاقة جدلية على غاية من التعقيد، نستطيع عرضها وتبسيطها ضمن الخطوط العريضة التالية:**

**أولاً: إن الفكر لا يفرخ بشكل مجرد، بل هو نتاج الواقع، وبالتالي هو غير قادر على تحقيق استقلاليته ألمطلقه عن هذا الواقع. وهذا يعني بتعبير آخر، أن الواقع هو الذي يحدد في النهاية طبيعة الفكر واتجاهاته، ولكن في مرحلة تاريخية من سيرورة وصيرورة هذا الفكر، وعبر اشتغاله على مسائل الحياة، يأخذ هذا الفكر في التبلور والتوجه نحو أنساق معرفية متخصصة تمنحه في نهاية المطاف القدرة على الاستقلالية النسبية عن الواقع، وبالتالي تحوله إلى قوة مادية هائلة بيد حوامله الاجتماعية التي تستطيع به أن تعيد إنتاج الواقع نفسه أو تسريع حركته إلى الأمام. بل أن الفكر ذاته في هذا المستوى من التطور يتحول إلى موضوع إنتاج. يقول في هذا الاتجاه الشيخ الإمام محمد عبده: (إن الإنسان إنسان بفكره وعقائده، إلا أن ما ينعكس إلا مزايا عقله من مشاهد نظره ومدركات حواسه، يؤثر فيه اشد التأثير، فكل شهود يحدث فكراً، وكل شهود يكون له أثراً في داعية، وعن كل داعية ينشأ عمل ثم يعود من العمل إلى الفكر، ولا ينقطع الفعل والانفعال بين الأعمال والأفكار ما دامت الأرواح في الأجساد، وكل قبيل هو للآخر عماد.). (لمعرفة المزيد عن علاقة الفكر بالواقع، راجع كتابنا الأيديولوجيا والوعي المطابق . إصدار دار التكوين – دمشق – 2006.)**

**ثانياً: إن كل فكر لا بد له من حامل اجتماعي يتبناه وينميه ويمارسه عبر الواقع، والفكر في سياقه العام يقوم على اتجاهين أساسيين هما:**

**الاتجاه الشعبي أو العام: وهو فكر ذو طبيعة مباشرة، يتعامل معه الناس بطريقة عفوية، ويعيدون إنتاجه وتنميته بالطريقة ذاتها، وغالباً ما يستخدم هذا النمط من الفكر في تسيير علاقات الناس اليومية المباشرة، أما الحامل الاجتماعي لهذا الفكر فهو الشعب بعمومه.**

**الاتجاه الفكري المنظم: وهو الذي يدخل أساساً في مجال العلوم بكل اتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية ... الخ. ويتطلب هذا الاتجاه أو النسق الفكري عملياً، حاملاً اجتماعياً له سمات وخصائص نوعية، مؤهلة معرفياً لحمله وإعادة إنتاجه**





**وتطويره، وبالتالي ممارسته في حالات إبداعية مدروسة وموجهة بدقة وفق قوانين خاصة بكل علم من علوم في مجال اختصاصه، بعيداً عن المصالح الأنانية الضيقة.**

**ثالثاً: المجتمعات لا توجد على هذه البسيطة وجوداً روبنسياً، بل هي دائماً في تفاعل وتناسج وتناقض مع بعضها على المستويين المادي والفكري، بيد أنها في طبيعتها هذه تشكل ظاهرة متكاملة. وهذه الظاهرة التكاملية بين المجتمعات حتمية، يتولد عنها بالضرورة نتائج ذات طابع سلبي أو إيجابي تلعب المصالح بين الشعوب الدور الكبير في طبيعة هذه النتائج من جهة، مثلما تلعب في تحديد طبيعتها أيضاً، درجة قوة هذا المجتمع أو ضعفه بين المجتمعات.**

**رابعاً: إن الخطاب السياسي في جوهره يعتبر خطاباً فكرياً، وهو في سياقه العام مرتبط بجملة القضايا التي جئنا عليها قبل قليل.**

**هذه القضايا المنهجية تعتبر مسائل أساسية برأينا، وهي تشكل في عمومها الحاضنة التي تنطلق منها قضية الإجابة على جملة من الأسئلة تتعلق بمدى إمكانية الفكر وحده على تحقيق المشروع القومي النهضوي؟. وأين موقع الخطاب السياسي العربي؟. وأين موقع الفكر الثوري الطليعي المعاصر منه في قضية القومية العربية؟.**

**بداية نقول في هذا الاتجاه: إن الإجابة على السؤالين المطروحين اللذين جئنا عليهما أعلاه، وبناءً على الموقف المنهجي الذي قمنا بعرض أهم سماته وخصائصه، يتطلب منا الأمر الإشارة أولا أو التأكيد على ما طرحناه في موقع سابق من هذه الدراسة، وهو، حقيقة أننا أمة استلب منها قرارها السياسي والاقتصادي منذ مئات السنين بفعل القوى الأعجمية التي استعمرتها تحت مظلة الإسلام من جهة، وعندما حاولت تأكيد ذاتها مع بداية القرن العشرين عندما قامت الثورة العربية الكبرى عام /1916/، وفشل هذه الثورة وما تركته من نتائج سلبية بسبب تآمر القوى الاستعمارية الغربية على المشرق العربي بشكل خاص في اتفاقية "سايكس – بيكو" وإصدار "وعد بلفور" من جهة ثانية. ومع ذلك امتازت مرحلة ما بين الحربين بقيام الكثير من الثورات الشعبية المسلحة التي قادها أعيان المدن والريف ورجال الدين على مستوى معظم الساحة العربية، فكان أقص ما حققته هذه الثورات حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وبمساعدة بعض القوى العالمية (الاتحاد السوفيتي بشكل خاص)، هو إخراج المستعمر الغربي الذي ظل مسيطراً في الحقيقة بسبب قوته السياسية والاقتصادية، وارتباط الكثير من الحكام العرب به، الذين استلموا أمور البلاد السياسية والاقتصادية بعد خروجه، حيث تحولت هذه القوى إلى قوى "كومبرادورية" وجدت مصالحها الحقيقة مرتبطة مع الغرب. هذا وقد تبين لنا عجز وفشل هذه القوى في إدارة شؤون البلاد العربية، وقيادة المشروع النهضوي الذي تصدت لقيادته، الأمر الذي أدى إلى رفضها والعمل على إقصائها عبر انقلابات عسكرية، (يمكن أن نسميها ثورات كونها أخذت فيما بعد أبعاداً شعبية)، قادتها مجموعة من الضباط الذين ينتمون للبرجوازية الصغيرة، يساندها على الصعيد المدني شرائح من "الأنتليجينيسيا" المنتمية للبرجوازية الصغيرة ذاتها، وهي قوى تحمل بعمومها توجهات "ديمقراطية ثورية"، كان أبرز من عبر عن توجهاتها، ثورة /23- تموز/ في مصر بقيادة الضباط الأحرار، التي كان لها التأثير الواسع على قيام ثورات عسكرية مثيلة لها في كل من سورية والعراق وليبيا والسودان واليمن والجزائر، حيث أطلق الكثير من الضباط الذين قاموا بهذه الحركات على أنفسهم الضباط الأحرار تيمناً بثورة 23/تموز في مصر. هذا وقد أصبح لمعظم هذه الحركات الثورية أو الثورات، تنظيماتها السياسية ومشاريعها الأيديولوجية، أو خطها النظري الفلسفي والسياسي لحل جملة القضايا المطروحة أمامها، أو ما بررت قيام حركاتها الثورية من أجلها. غير أن هذه القوى الديمقراطية الثورية غالباً ما سيطرت على بعضها شهوة السلطة، فبدلاً من أن تسير**





بدولها ومجتمعاتها نحو دولة المؤسسات والقانون والمجتمعات المدنية، والتعددية السياسية والسعي لتحقيق المشروع القومي الذي بشرت به أهدافها وشعاراتها، راحت هذه القوى تعمل على بلورة القطرية وتجذيرها، والعمل على عسكرة أنظمة الحكم. بيد أن هذه التحولات الجديدة أثبتت فشلها أيضاً في قيادة المشروع النهضوي العربي مع نكسة حزيران/1967/، بسبب جملة من المعطيات الموضوعية والذاتية، ثم إفرغ حرب تشرين من نتائجها الايجابية وبخاصة بعد قيام اتفاقية كامب ديفيد التي كان من أبرز نتائجها، عقد اتفاقية وادي عربة واتفاقية أوسلو، وكل التخاذل العربي اللاحق أمام الكيان الصهيوني. ( للمعرفة أكثر في هذا المسألة، راجع كتابنا – معوقات حركة التحرر العربية في القرن العشرين – دار المدى – دمشق – 2002 )

إذاً هل ما قمنا بعرضه أو توصيفه أعلاه عن واقع تخلف امتنا العربية، يعد الفكر وعلى رأسه الفكر العقلاني منه على وجه الخصوص مع حوامله الاجتماعية هما اللذان يتحملان أسباب هذا التخلف، وبالتالي تجاوزه؟. أم أن الفكر وحوامله وما قمنا بتوصيفه من تخلف في وطننا العربي، كان نتاج ظروف موضوعية وذاتية داخلية وخارجية أكثر شمولية وتعقيدا عاشتها ولم تزل تعيشها تعيشها هذه الأمة، قد لعبت الدور الأهم في هذا التخلف؟.

لا شك أن قضايا التخلف والتجزئة وضعف تواجد أو حضور الفكر القومي العقلاني والمنهج العلمي، أو سيادة وانتشار هذا الفكر ألامتثالي والغيبي أو ذاك، وكذلك سيادة هذا الحامل الاجتماعي أو ذاك، في أية مرحلة تاريخية من تاريخ أمتنا، هي نتاج الظروف الموضوعي والذاتية المتشابكة والمعقدة في آلية عملها، والتي لا تتحمل مرحلة تاريخية محددة نتائجها، كما لا تتحمل النتائج بكليتها أيضاً قوى اجتماعية أو فكرية محددة، إن الذي يتحمل الجزء الأكبر هو الواقع العربي عبر سيرورته وصيرورته التاريخيتين الذي قمنا بتوصيف بعض معطياته الأساسية في سياقها التاريخي المشار إليه أعلاه، محكوماً بظروفه الموضوعية والذاتية وفي مقدمتها الحامل الاجتماعي، وبخاصة السياسي منه، أو من تسلم مقاليد السلطة عبر تاريخ هذه الأمة، حيث يتحمل جزءاً هاماً من المسؤولية، مع تأكيدنا مرة أخرى أن هذه الحوامل السياسية لا تفرخ مجردة.

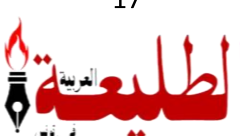
دعونا نعود ثانية للنظر في أهم القضايا المكونة لبنية الواقع العربي وطبيعة وآلية حركته وإشكالية استعصائه النهضوية . وبالتالي الإجابة على جملة الأسئلة التي طارحناها على أنفسنا عند قراءتنا للمشروع القومي النهضوي العربي، مستنيرين بالموقف المنهجي العلمي ذاته الذي اتكأنا عليه عند قراءتنا لهذا المشروع.

## أولاً: في مجال المسألة الفكرية وعلاقة الواقع في الفكر:

إن السؤال المطروح هنا هو: كيف ننظر إلى تلك التعددية الفكرية السائدة في الساحة العربية من أقص اليمين إلى أقص اليسار؟. وما مدى استجابة الواقع العربي لها؟، ثم ما مدى تأثير هذه التعددية في تقدم المشروع النهضوي او حتى عرقلته؟. .

إن من ينظر إلى الوضعية الفكرية في الساحة العربية باتجاهاتها السياسية والثقافية، سيجد أن هناك عددا كبيرا من الرؤى والأفكار والنظريات التي طرحت في هذه الساحة العربية بدأ من الفكر الإسلامي بكل تجلياته وتفرعاته ، مروراً بالفكر الوضعي في أكثر تياراته ، ويأتي في مقدمته هنا الفكر الماركسي بكل اتجاهاته وتفرعاته أيضاً، وهو الفكر الذي لعبت حوامله الاجتماعية عبر





الأحزاب الشيوعية والماركسية على الساحة العربية، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية دوراً هاماً في التسويق للفكر العقلاني والمنهج الفكري العلمي، وبخاصة (المادية التاريخية والمادية الجدلية)، هذا المنهج الذي ساهم في تحليل الواقع العربي تحليلاَ علمياً، والنظر إلى المسألة القومية والوحدة العربية نظرة عقلانية نقدية بعيدة عن العاطفة أو البروغسونية، وهذا ما جعل مثلاَ الحزب الشيوعي السوري يقف ضد الطريقة التي قامت بها الوحدة بين سورية ومصر (وليس ضد مفهوم الوحدة ذاتها) في ستينيات القرن الماضي، وتوقع فشلها لأنها لم تحوز على شروط قيامها الموضوعية والذاتية، وقد صدقت رؤيته وتحليله، حيث لم تدم الوحدة أكثر من سنتين، وكانت السلبيات التي تركتها الوحدة أكثر من إيجابياتها. ولكن المؤسف أن مثل هذه المواقف العقلانية تجاه المسألة القومية كان لها تأثيراً سلبياً على الأحزاب الشيوعية ذاتها من قبل بعض القوى القومية الحزبية والفكرية في الساحة العربية التي راحت تتعامل مع هذه الأحزاب وكأنها ضد القومية العربية. هذا مع تأكيدنا أن هناك مواقف لبعض قيادات هذه الأحزاب، كانت ذات طابع أممي طغت على المسألة القومية أثناء قيام الحرب العالمية الثانية بسبب موقف الاتحاد السوفيتي وتحالفاته في هذه الحرب، وهذا ما أشرت إليه في موقع سابق بالمواقف الراديكالية.وهي مواقف لم تكن من صلب تفكير وقناعة تلك القيادات في الحقيقة، وإنما فرضتها طبيعة العلاقات الحميمة بين هذه الأحزاب والاتحاد السوفيتي آنذاك، الذي كان الحليف الاستراتيجي والداعم لها تحت ظل القهر الذي كانت تعانيه كل القوى التقدمية والوطنية في تلك لفترة.

إن التعددية الفكرية هذه لم تكن في الواقع تعبيراً عن حالة صحية فحسب، وإنما كانت تعبيراً هادئاً عن حالة الواقع العربي في تخلفه وتجزئته والذي لم يزل في قسم كبير منه يعيش علاقات اجتماعية وإنتاجية لم تتغير في جوهرها منذ مئات السنين. وكل الذي حدث فيه من تغيير لم يبتعد عن حدود الشكل، بسب تأثره بالحضارة الغربية التي لم تسمح له – عبر ممثليها من الدول الاستعمارية - أن يأخذ منها ما يساعدها على التطور والتنمية. ولو أردنا أن نفرز التيارات الفكرية التي جئنا عليها أعلاه في إطار المسألة المطروحة هنا – أي وعي الأمة العربية لذاتها - لوجدنا تيارين عريضين اثنين يعبران عملياً عن الواقع العربي المعيوش بشكل فاعل وهما:

الأول: التيار الديني باتجاهاته الثلاثة، التيار الديني الشعبي ، والتيار الديني السياسي، والتيار الديني السلفي يشقيه، الدعوي والتكفيري.

وإذا كان التيار الديني الشعبي في سياقه العام يمثل الوعي الديني المباشر، وهو مرتبط بآليات الدين التقليدي، حيث تصبح العبادة عادة، متكيفة مع تقاليد المجتمع، وتتم ممارستها في المساجد والتكايا وحلقات الذكر، والحضرات الصوفية، والحسينيات، والمزارات والعتبات الشريفة ... الخ. (للاستزادة في هذا الموضوع يراجع كتاب .الأسلمة المعاصرة – قضايا وآفاق. حمد سعيد الموعد . دار حطين للدراسات والنشر . 1994)

وعادة ما تلجأ الطبقات الشعبية المحرومة إلى الدين الشعبي بحثاً عن حلول لمشاكلها اليومية الاقتصادية منها والنفسية المستعصية، وما الطرق الصوفية التي انتشرت انتشاراً واسعا في الساحة الشعبية العربية إلا دليلاً واضحاً على عمق الأزمة الاقتصادية والنفسية التي يعيشها مواطننا العربي.




هذا وعلينا أن نبين مسألة هامة في هذا السياق وهي، أن الدين الشعبي غالباً ما يستغل أو يوظف من قبل القوى الحاكمة عبر مشايخ الطرق الصوفية، ومشرفي الدوائر الدينية للحكومات العربية (مؤسسات الأوقاف ودور الإفتاء) لصالح الأنظمة السياسية الحاكمة.

أما الإسلام السياسي فهو مرتبط نظرياً وحركياً بالأسلمة والصراع الذي تخوضه حوامله الاجتماعية، للوصول إلى السلطة من أجل إقامة الدولة الإسلامية تحت ذريعة الحاكمية لله. والإسلام السياسي في جوهره، هو تعبير هادئ عن حالة صراع سياسي واجتماعي يطغى عليه الجانب الأيديولوجي، وهو أيضاً بعمومه في توجهاته الفكرية ضد المسألة القومية والفكر القومي، لاعتقاد حوامله الاجتماعية أن هذا الفكر ضد الدين الذي جاء رسالة للعالمين، وهو فكر أممي بعمومه. وعادة ما يسمى هذا التيار الإسلامي بالإسلام الراديكالي، والتطرف الديني، والصحوة الإسلامية، والظاهرة الإسلامية. وغير ذلك . وأبرز تجلياته العملية اليوم ما يقوم به الإخوان المسلمون على الساحة العربية. (للتعرف أكثر على طبيعة هذا التيار راجع كتابنا – معوقات حركة التحرر العربية في القرن العشرين – مرجع سابق).

أما التيار السلفي، فغالبا ما يقسم إلى اتجاهين. الأول، اتجاه ديني مسالم لا يتدخل في السياسة، وكل ما يقوم به أو يدعو إليه هو التمسك بالدين الحنيف والعودة إلى الأصول، وبالتالي العمل على نشر هذا الفكر من خلال الجامعات والندوات ذات الطابع الأكاديمي، وهو يقف ضد الفكر القومي أيضاً ويكفر حملته. والاتجاه الثاني، مجاهد (ميليشيوي) غالبا ما تسخره بعض الدول الرجعية العربية لمصلحتها، مثل الفكر الوهابي الذي اتكأت عليه السعودية ودول الخليج وأمريكا كحصان طروادة لتحقيق مصالحها وضرب كل القوى التقدمية ، وبخاصة القوى القومية واليسارية منها. وهذا ما وجدناه في أفغانستان، ونجده اليوم في سورية والعراق ومصر وتونس ولبنان. والملفت للنظر أن هذا الفكر السلفي التكفيري يلتقي كليا مع التيار السياسي ألإخواني في ممارساته العملية السادية في ما يجري داخل سورية والعراق ومصر اليوم من قتل وذبح للإنسان على الهوية أو الانتماء.

**الثاني: التيار الوضعي:**

إن أبرز من يمثل هذا التيار هي القوى اليسارية ممثلة بمفكريها وأحزابها، ممثلة بالأحزاب الشيوعية العربية من جهة، والأحزاب الديمقراطية الثورية من جهة ثانية، مثل حزب البعث والأحزاب الناصرية على وجه لخصوص، وهي أحزاب يسارية في بنيتها الفكرية والتنظيمية العامة، إلا أنها تختلف في يساريتها عن الأحزاب الشيوعية في مسألتين أساسيتين حددهما عبد الناصر بقوله: (إذا كانت الماركسية تتألف من /20/ نقطة، فنحن نتفق معها في /18/ نقطة، ونختلف في نقطتين هما: مسألة الصراع الطبقي، ومسألة الدين.). لذلك من هنا جاء تحديد البنية الطبقية لديه بقوى الشعب العاملة. وهذه البنية الطبقية المفتوحة ذاتها حددها البعث في منطلقاته النظرية (عمال فلاحين صغار كسبة البرجوازية الصغيرة ضباط الجيش الطلاب) بل وحتى البرجوازية الوطنية. وهذا ما جعل البنية الطبقة لهذه الأحزاب في حالة من التعقيد والتشابك، الأمر الذي جعل البنية الفكرية لها في حالة طيران دائم، وغالباً ما تُوضع نظرياتها على الرف لتغرق في التكتيك على حساب الإستراتيجية في ممارساتها أثناء قيادتها للدولة والمجتمع.





أما الأحزاب الشيوعية، فقد استطاعت عبر تاريخها أن تبرز على الساحتين الثقافية والسياسية، رغم ما مورس ضدها من تشويه معرفي /أيديولوجي وأخلاقي، عانت حواملها الاجتماعية كثيراً عبر تنظيماتها ولم تزل تعاني من هذه المسألة حتى تاريخه من قبل القوى السياسية الدينية أو حتى القومية الشوفينية، والكثير من الحكومات العربية التي تجد فيها تهديداً مباشراً لوجودها، إلا أنها استطاعت بعد نضال وتضحيات مريرة أن تفرض وجودها السياسي والاجتماعي في بعض الدول العربية التي نهجت حكوماتها نهجاً علمانيا في سياساتها، بعد أن تخلت أو تجاوزت هذه الأحزاب في طرحها الفكري بعض الأفكار الأرثوذكسية للماركسية المسفيته التي فرضتها المرحلة الستالينية، وتبنيها لمسألة الربط ما بين النضال القومي والنضال والاشتراكي، وهي الفكرة التي أول من نادى بها في الحقيقة لينين عند قراءته وتحليله لمسألة حركات التحرر في دول العالم الثالث، حيث اعتبر أن المسألة القومية والنضال من أجلها من قبل القوى الاجتماعية المسحوقة والمضطهدة، هي من المواقف الضرورية التي يجب على مناضلي دول العالم الثالث تبنيها لمقاومة القوى الاستعمارية وتجاوز التخلف.

من جهة أخرى، نود أن نشير هنا إلى مسألة الفكر الوضعي الذي دخل الساحة السياسية أو الثقافية العربية بفعل الاحتكاك بالغرب والتأثر به، بدءاً من رؤى وأفكار الطهطاوي، وخير الدين التونسي، ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، وشبلي شميل، وفرح أنطون، وصولاً إلى سلامة موسى، وطه حسين، وأحمد أمين، ورئيف ألخوري، وزكي نجيب محمود، وعبد الرحمن بدوي، وغيرهم الكثير من الكتاب والمفكرين العرب الذين حملوا مشروع هذا الفكر الوضعي، نجد أنهم لم يستطيعوا تبيئة هذا الفكر في الواقع العربي باستثناء الفكر الاشتراكي العلمي، الذي استطاع أن يجد له مواقع قدم في العديد من الأقطار العربية، رغم أن هذا الفكر ومن خلال أحزابه الديمقراطية الثورية والشيوعية، كثيراً ما حورب ليس من قبل القوى الرجعية العربية عموماً، بل من قبل بعض حوامله الاجتماعية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى انقسامات غير عادية في صفوف أحزابه ألحامله له، كما جرى في صفوف حزب البعث وكذلك في صفوف بعض الأحزاب الناصرية والشيوعية.

أما ما تبقى من فكر وضعي في الساحة السياسية والثقافية العربية، ظل في الحقيقة محكوماً بالهاجس والتردد والتساؤل، أكثر مما هو محكوم بالمنطق وقوانينه. لذلك ظل هذا الفكر يشكل إشكالية أيديولوجية ومعرفية أوسع، لم تكتمل ملامحها وأبعادها وأنساقها بعد. هذا إذا ما أردنا أن نقول أيضاً وبثقة عالية، بأن الفكر الاشتراكي العلمي ذاته الذي استطاع أن يجد له محط قدم في الواقع العربي، ظل محاصراً بدوره من الفكر الديني من جهة، ومن قبل التحولات العالمية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، حيث أثرت هذه المعطيات في أحياناً كثيرة على بعض توجهاته العلمية والعقلانية على المستويين النظري والعملي معاً، وهذا ما رحنا نلمسه في معظم الرؤى الفكرية الجديدة للأحزاب الديمقراطية الثورية العربية، وعند بعض الأحزاب الشيوعية .

**البنية الطبقية في الوطن العربي والمشروع النهضوي العربي المفوت:**

قبل أن نتطرق لواقع البنية الطبقية في الوطن العربي دعونا نقف قليلاً عند توصيفنا للوجود الاجتماعي في وطننا العربي في القرن العشرين. وأقصد هنا بالوجود الاجتماعي، طبيعة قوى وعلاقات الإنتاج، وما يترتب على هذا الوجود من بناء فكري.





**يستوقفني هنا حديث للكاتب النهضوي / فتحي زغلول /، يبين فيه واقع الأمة العربية المزري الذي وصلت إليه في نهاية القرن التاسع عشر /1899/، حيث يقول: (نحن ضعفاء في كل شيء تقوم به حياة الأمم، متأخرون في كل شيء عليه مدار سعادة الإنسان، ضعفاء في الزراعة، ضعفاء في الصناعة، وليس منا إلا الفعلة والعتالون، ومنفذوا إرادة الأجنبي ليبقى، ونموت نحن ويحيا. فهذه المعامل الفسيحة، والمصانع العظيمة التي أقيمت بين بيوتنا كلها للأجنبي. ثم يتابع: نحن ضعفاء في التجارة، ضعفاء في العلم، اللهم إلا علم وراءه جهل حقائق الأشياء في الوجود، أما المفيد منه فقد اقتصرنا منه على ما يختص بعلاقة الإنسان بربه والباقي حكمنا عليه بالإعدام.) (راجع كتابنا إشكالية النهضة في الوطن العربي من التوابل إلى النفط – دار المدى – دمشق - 1997)**

**إن ما طرحه زغلول هنا في نهاية القرن التاسع عشر، عن واقع أمتنا العربية، أو عن وجودها الاجتماعي، يبدوا أنه هو ذاته الذي عبر عنه الطهطاوي بطريقة أخرى في الربع الأول من القرن ذاته، عندما تحدث عن واقع هذه الأمة في مجال العلوم التي وصلت إليها أوربا في ذلك الوقت حيث يقول: (إن العلوم البرانية (الوضعية)، وهي علوم التربية وتشمل: الحساب، والهندسة، والجغرافية، والرسم، وعلم تدبير العلوم، والحقوق الطبيعية والبشرية، والحقوق الوضعية، وعلم الاقتصاد في المصاريف، وعلم تدبير المعاملات والمحاسبات والخازن دارية- (حفظ بيت المال)- وهناك العلوم العسكرية، والعلوم البحرية، وعلم الأيلجة – (الدبلوماسية الخارجية)- وفن المياه، وعلم الميكانيك، وهندسة العمارة، وفن الرمي بالمدفع، وفن سبك المعادن، وعلم الكيمياء، وصناعة لورق، ثم علم الطبيعيات، وعلم الطباعة، وعلم فن الترجمة . إن هذه العلوم كلها – على حد قوله – معروفة معرفة تامة لهؤلاء الإفرنج، وناقصة أو مجهولة بالكلية عندنا).**

**إذا كانت هذه هي حال الأمة العربية مقارنة مع الغرب المتطور علمياً وتكنولوجياً، والمخترق لواقعنا أو حياتنا كما بين لنا الكتاب والنهضويون العرب، في القرن التاسع عشر، فما هو إذا واقع هذه الأمة تحت ظل العلاقة ذاتها – أي مع الخارج – في القرن العشرين برمته.**

**على العموم ليس المطلوب منا أن نقدم كشف حساب دقيق عن كل شاردة وواردة فيما يخص هذه المسألة المراد طرحها هنا، من حيث القيام بعرض ما تم إنجازه على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وآلية العمل التي تمت بها هذه الإنجازات، والمعوقات التي حالت دون إنجازها الأمثل . . .الخ. وإنما يهمنا في الحقيقة تقديم عرض أولي ومبسط لأبرز معالم هذه المرحلة وما آلت إليه منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، وسيادة النظام العالمي الجديد الذي فرضته الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية على العالم بعد انتهاء المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي.**

**إن المتتبع لمجريات الأحداث وما آلت إليه أوضاع البلاد العربية حتى نهاية القرن العشرين، لوجد أن قسماًٍ منها لم يزل يخضع للاستعمار، إما عبر الاحتلال المباشر كما هو الحال في فلسطين، أو عبر تواجد القواعد العسكرية كما هو الحال في السعودية ودول الخليج. أما من تحرر منها عسكريا، فإن بعضها قد رهن قراره لاقتصادي والسياسي للغرب وأمريكا، وبالتالي هو لم يزل يخضع للمستعمر بشكل غير مباشر. هذا إضافة إلى حالات التجزئة والتخلف المزري على كافة المستويات. حيث نجد اقتصاداً متخلفاً وتابعاً غير قادر على خلق ثورة تنموية حقيقية في البلاد، بسبب افتقاره للعديد من مقومات التنسيق العربي المشترك، وأن النفط وبعض الثروات المعدنية والزراعية ظل يشكل العنصر الاقتصادي الأساس في تحقيق المداخيل المالية للعديد من**





**الدول العربية. هذا إضافة إلى العجوز المالية الكبيرة في ميزانيات مدفوعات معظمها، وأن قسماً كبيراً من هذه الميزانيات تذهب للتسليح والعسكرة إما لمواجهة الكيان الصهيوني كما هو الحال في بعض دول المواجهة، أو لمواجهة أعداء وهميين غالباً ما يخلقهم الغرب وأمريكا لهم كما هي حال الصراع الدائر اليوم بين إيران ودول الخليج، أو لمواجهة بعضهم البعض كما هو معروف بسبب خلافات على الحدود، أو غيرها من الأسباب الأخرى كان المستعمر وراء زرعها أو إثارتها حسب الظروف التي يراها هو مناسبة لتحقيق مصالحه.**

**أما على المستوى الثقافي والفكري، فهناك تدن كبير وفاقع على هذا المستوى، وبخاصة غياب أو التغييب الفاضح للتفكير العلماني والعقلاني، الأمر الذي ساهم في انتشار وتبلور الفكر الديني بكل اتجاهاته السياسية والتكفيرية والصوفية والسلفية الامتثالية التي تغيب العقل على حساب النقل، وترفض الحاضر على حساب الماضي، وتقسم العالم والمجتمع ما بين دار كفر ودار إيمان، دون أن ننسى هنا البعد الطائفي والمذهبي الذي يستخدم كوسيلة أو أداة لتحريك الجماهير الغفيرة من هذه الأمة في اتجاهات قاتلة وتدميرية لحياة ومستقبل هذه الأمة خدمة لتحقيق مصالح الأنظمة الرجعية العربية ومن يتحالف معها من القوى الاستعمارية والصهيونية، كما نرى ما يجري اليوم على الساحة العربية.**

**أما على المستوى السياسي، فتبقى السياسة في سياقها العام شكلاً من أشكال البناء الفوقي، إلا أنها الشكل الأكثر قوة وقدرة على التأثير في الواقع. ويأتي على رأسها هنا حواملها الاجتماعية، بغض النظر عن طبيعة هذا الحامل المنظم عبر مؤسسات أو تنظيمات حزبية معينة، والموجه برؤية أيديولوجية. والخطاب السياسي في صيغه المطروحة على الساحة السياسية والدولاتية العربية، هو تعبير هادئ عن الواقع العربي في حالة توصيفه التي جئنا عليها سابقا، كواقع متخلف سيحدد بالضرورة خطاباً سياسياً متخلفاً، كنا قد أشرنا ولو بعجالة إلى أبرز معطياته في مواقع سابقة من هذه الدراسة، وسنقوم بتسليط الضوء عليه في موقع لحق من هذه الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً..**

**<u>البنية الطبقية للوطن العربي في القرن لعشرين:</u>**

**أشرنا في موقع سابق من هذه الدراسة، أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح من قبل الغرب، كان له نتائج هامة على أوربا وبلاد المشرق عموماً، وعلى وطننا العربي خصوصاً، فكان من أبرز هذه النتائج:**

**أولا: سحق وإقصاء القوى البرجوازية التجارية ( الميركانتيلية ) في الشرق عموماً، والوطن العربي على وجه الخصوص.**

**ثانياً: تشكل المقومات الأساسية لنهوض وتبلور الطبقة الميركانتيلية الأوربية، وانتقالها فيما بعد إلى طبقة برجوازية صناعية واعية لذلتها،- أي طبقة تعمل لمصلحتها وقادرة على قيادة الدولة والمجتمع معاً- أخذت تفرض نفسها ومصالحها على شعوبها وشعوب العالم الآخر ومن ضمنه الشعب العربي، في فترات لاحقة من سيطرة الدولة العثمانية على الوطن العربي و حتى بعد تحرره من هذه السيطرة. وهنا نقف قليلاً لنقول: إذا كانت سمات وخصائص أية طبقة تتحدد من خلال موقعها داخل العملية الإنتاجية، وعلى اعتبار أن الطبقة في المحصلة هي مجموعة من الأفراد القادرين على بناء مكانتهم ككتلة اجتماعية، وتحديد شكل العملية**





**الإنتاجية التي تتعامل معها هذه الكتلة، فالأسئلة التي تطرح نفسها علينا في هذا الاتجاه، هي: ما هي الطبقة الاجتماعية العربية التي تشكلت بفعل العملية الإنتاجية التي سادت تاريخيا تحت ظل السيطرة العثمانية وما بعد التحرر من هذه السيطرة؟ . وبالتالي ما هو واقع بقية القوى الطبقية الأخرى التي تشكلت في مضمار هذا الواقع ذاته؟ . وأخيراً ما هو الدور النهضوي الذي لعبته هذه القوى في مسألة القومية العربية؟.**

**في الإجابة عن هذه الأسئلة نستطيع القول: إن الوطن العربي بعد خضوعه للاستعمار العثماني واكتشاف رأس الرجاء الصالح، لم يعد هناك قوى اجتماعية قادرة على حمل المشروع النهضوي، الأمر الذي أبقى على نسب القوى الاجتماعية المهشمة والمهمشة والمغيبة محافظة على تواجدها لفترات زمنية طويلة. فالفلاحون ظلوا يشكلون ما يقارب الـ90 ٪ من مجموع القوى الاجتماعية، وهي قوى اجتماعية كادحة ظلت تعيش مراحل زمنية طويلة من ظروف القهر والاستلاب والفقر والجهل والاستغلال، ولم يجر تحسن على قسم منها إلا مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين عندما قامت بعض الأنظمة السياسية ذات التوجه الديمقراطي الثوري بالإصلاح الزراعي مثل مصر وسوريا والجزائر... وعلى الرغم من حالات التحسن النسبية هذه إلا أن السمات العامة لهذه الطبقة ظلت هي هي، بحيث لم تستطع الوصول إلى مرحلة وعي الذات والسعي لقيادة الدولة والمجتمع، في الوقت الذي نجد فيه أن البنية التنظيمية العامة للأحزاب الديمقراطية الثورية في وطننا العربي تقوم على هذه الطبقة.**

**أما بالنسبة لشرائح وسافات القوى العاملة الصناعية والحرفية، فلم تكن من حيث المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي، بأحسن حال من الطبقة الفلاحية، وهي في معظمها لا تشكل إلا نسبة صغيرة من مجموع القوى الاجتماعية العربية، حيث نجد أن قسماً كبيراً منها ظل مرتبطا بقوة مع أشكال العلاقات الإنتاجية القائمة على الاقتصاد الريعي والطبيعي، بالرغم من دخول بعض هذه القوى البنية التنظيمية للأحزاب الديمقراطية الثورية واليسارية عموما، وشكل جزءاً من الحامل الاجتماعي في هذه الأحزاب إلى جانب الفلاحين والطلبة والجيش والبرجوازية الصغيرة الوطنية، غير ان كل هذه القوى الاجتماعية ظلت ثانوية في دورها وفعاليتها أمام القوى العسكرية التي كانت تتحكم بإدارة شؤون هذه الأحزاب من وراء الستار.**

**هذا دون أن نغفل هنا شرائح الأنتليجينيسيا من المثقفين والتكنوقراط وذوي الشهادات العليا من معلمين ومدرسين ومهندسين وأطباء وأساتذة الجامعات وضباط الجيش، وهي في انتماءاتها الطبقية والفكرية تعود إلى مرجعيات طبقية وثقافية والأخلاقية مختلفة وفي أحياناً كثيرة متناقضة. بيد أن البنية السيكولوجية لهذه القوى الاجتماعية – (التي أصبحت تنتمي بمعظمها تقريباً للبرجوازية الصغيرة بفضل ما حققته لها مكانتها الوظيفية والعملية في المجتمع)، – لم تسمح لها هذه البنية النفسية التي كنا قد أشرنا إلى سماتها في موقع سابق، أن تشكل قوى طليعية بمفهوم الطليعة الثوري، لذلك فإن قسما كبيراً منها تحول إلى نخب استغلت مناصبها في الدولة والحزب معاً، وراحت مع مرور الأيام تتحول إلى شرائح من البرجوازية البيروقراطية والطفيلية، أساءت لنفسها وللحركة الثورية العربية، ولجماهيرها الكبيرة التي عوَلت عليها الكثير من أجل قيادة المشروع النهضوي العربي. الأمر الذي أبعد الجماهير عنها، وأفقدها الثقة بها، إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت بسلوكياتها هذه، أن تشكل تربة صالحة تماماً لنمو فئات واسعة من الانتهازية والوصولية حتى بين الجماهير الكادحة نفسها، التي راحت تمارس قهرها وظلمها على أبناء جلدتها أنفسهم.**





**يبقى أن نشير هنا في المجال الطبقي إلى ما يسمى بالبرجوازية الوطنية، وهي قوى تشكلت أساساً من أعيان المدن والريف معاً، التي كونت ثرواتها تاريخياً عبر علاقاتها الوطيدة مع الخلافة العثمانية أولاً، ثم مع اقتصاد السوق التابع للغرب الذي خلقته الرأسمالية الأوربية في الوطن العربي جراء اختراقه عبر فترات زمنية طويلة حتى قبل استعماره وتجزئته، وأخيراً عبر الثروة النفطية التي بدأت تعطي ثمارها الريعية منذ بداية القرن العشرين .**

**إن هذه القوى الاجتماعية ظلت في معظمها برجوازية كومبرادورية، استطاع بعضها في مرحلة ما بين الحربين أن يقود الحركة السياسية والتحررية الوطنية ضد المستعمر الأوربي، غير أنها لم تستطع حل المسألة الاجتماعية والسياسية بعد خروج المستعمر حلاً ثورياً كما أشرنا في موقع سابق، وكل الذي كانت تناضل من أجله كما تبين لاحقاً، هو إخراج المستعمر من البلاد والسيطرة على السلطة بدلاً عنه، مع بقائها مرتبطة به اقتصاديا.**

**هذا هو واقع القوى الاجتماعية التي عوُل عليها حمل المشروع النهضوي العربي في أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما تبدى لنا في هذه الدراسة.**

**سمات وخصائص الخطاب السياسي العربي: إن غياب الظروف الموضوعية والذاتية لتشكيل طبقة واعية لذاتها قادرة على قيادة الدولة والمجتمع في الوطن لعربي، ساعد على تجذير وتبلور فكرة البطل المنقذ بشقيه السياسي والاجتماعي معا. ففي الشق السياسي ظهر الكاريزما، أو الشخصية (الصمدانية) على حد تعبير الصديق الراحل المفكر العربي (هادي العلوي)، أو ما يسمى تاريخياً بالمستبد العادل، وهي في عمومها شخصية شعبوية، تعتمد في قيادتها على أسس مركزية، وغالباً ما تجلت في الأحزاب الديمقراطية الثورية، وبعض الأحزاب اليسارية. أما في شقها الاجتماعي فكان شيخ العشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب والطريقة. والطريف في الأمر أن فكرة البطل هذه وخاصة في شقها السياسي، راحت تظهر أيضاً في أنظمة دول الخليج، فكثيراً ما رحنا نسمع عن صفة حكيم الأمة وحليمها تطلق على هذا الملك أو الأمير .**

**ب : إن غياب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تاريخياً، ساعد على استمرار وبلورة البني الاجتماعية الضيقة والمأزومة هنا، وبالتالي لم يسمح هذا الوضع بتحقيق إمكانية تشكل الدولة المؤسساتية بصيغها المتقدمة كدولة مدنية، أو دولة القانون، يكون ولاء المواطنين لها بالضرورة، بقدر ما ساعد على استمرار تلك الولاءات التقليدية المغلقة وتعميقها، مثل الولاءات العشائرية والطائفية والمذهبية، كبديل عن الولاء للدولة. وهذا ما أوقع الدولة العربية في أزمات مغلقة أيضاً ساهمت في زيادة تعقيد آلية عمل خطابها السياسي، إن كان على مستوى التنظيمات الحزبية، أو على مستوى عمل الدولة ذاتها، حيث ظلت البنية الإدارية والتنظيمية لهذه الأحزاب وهذه الدول مخترقة من قبل هذه المرجعيات التقليدية المأزومة.. فكثيراً ما رحنا نجد أن هذا الحزب قد سيطرت علية القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو العرق الفلاني، أو أن هذه الكتلة قد انشقت عن هذا الحزب إرضاء لهذا العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو العرق ...إلخ.**

**ج : في الدول العربية التي وصلت فيها الأحزاب الديمقراطية الثورية إلى السلطة، عير أذرعها العسكرية مدعومة بقواها الاجتماعية ممثلة بكوادرها الحزبية، لم تستطع هذه القوى الجديدة أن تمارس مهامها بالشكل الذي حددته لنفسها عبر شعاراتها أو أيديولوجياتها حتى النهاية بعد وصولها إلى السلطة، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:**





**1- طبيعة البنية الطبقية التي قادت هذه الأحزاب الديمقراطية الثورية، فإضافة إلى غياب الوضوح الطبقي فيها وتداخله ما بين العامل والمنتج، نجد على الغالب أن البرجوازية الصغيرة التي كنا قد أشرنا في موقع سابق إلى أبرز سماتها وخصائصها، هي من قاد هذه الأحزاب.**

**2- إن طبيعة البنية الطبقية ذاتها للبرجوازية الصغيرة، كطبقة مالكة ومنتجة معاً، وما لاقته هذه الطبقة ذاتها من معوقات ومعاناة فرضها الواقع العربي المتخلف عليها أثناء قيادتها للدولة والمجتمع، والعمل على تطبيق ما حملته من شعارات ثورية، ثم لما تمتاز به من سمات وخصائص نفسية، إضافة إلى نفسها الثوري القصير وعدم خبرتها، ثم تحول بعض هذه القيادات إلى برجوازية طفيلية وبيروقراطية، جعلها تبتعد كثيرا في ممارستها عن جوهر أيديولوجياتها الثورية، وخاصة في طرحها لحل المسألة الاجتماعية، والتقسيم العادل للدخل الوطني بين المواطنين،، وأكثر ما حققته عبر الممارسة في هذه الاتجاه، هو خلق حالات من التسويات ساهمة في خدمة التصالح الطبقي أكثر من حله من جهة، وعلى إيجاد نوع من السياسات الوقائية التي تخدم التوازنات الشكلية بين مكونات المجتمع الذي تقوده من خلال توزيع المناصب السياسية بين أبناء مكونات المجتمع الموالين للحزب الحاكم، أكثر من خدمتها في إيجاد حل ثوري للمسألة الاجتماعية بناءً على فكرة المواطنة من جهة ثانية. وهذا ما ساهم بدوره في استمرارية اشكاليات البني التقليدية في الدول والمجتمع بكل مستوياتها، التي طرحت هذه القوى على نفسها حلها عند استلامها السلطة، رغم عشرات السنين من وجودها في السلطة. الأمر الذي يجعل اشكاليات هذه البني التقليدي بكل مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تتفجر وتظهر على الساحة بشكل كإرثي عند أي أزمة حادة يتعرض لها الوطن.**

**3- إن تخلف الواقع المزري الذي تحركت فيه هذه القوى الديمقراطية الثورية، وحتى اليسارية (الشيوعية)، لم يحم هذه التنظيمات والأحزاب من نقل قسم كبير من قضايا هذا التخلف إلى بنيتها التنظيمية وحتى الفكرية معاً، وذلك بسبب ترسب الكثير من قيم وأفكار وممارسات هذا المجتمع التقليدية في وجدان ونفسيات بل وسلوكيات العديد من الحوامل الاجتماعية لهذه التنظيمات والأحزاب. لذلك لا نستغرب مثلاً، عندما تقوم هذه القوى المنتمية لهذه التنظيمات أو الأحزاب بنقل الكثير من تناقضات المجتمع وإشكاليات تخلفه وصراعات مرجعياته التقليدية إلى داخل أحزابها الثورية، الأمر الذي أدى هنا أن تقوم هذه الصراعات والتناقضات بنخر البنية التنظيمية والفكرية والسياسية بشكل دائم، وبتحويل الكثير من عناصر هذه الأحزاب والتنظيمات إلى قوى مضادة للثورة، أي، مضادة لمبادئ أحزابها وتنظيماتها ذاتها، كما جرى في التجربة الناصرية في مصر، وتجربة البعث في العراق، وفي سورية.**

**د- أما على مستوى أنظمة دول (القبيلة والغنيمة)، فقد ظلت الدولة تعمل في جوهرها على آلية النظام "البطريركي" الأبوي، بالرغم من أن الثورة النفطية استطاعت أن تخلق في تلك البلاد بعض العلاقات الإنتاجية الجديدة، وبخاصة في قطاع الخدمات التجارية والمصرفية، وحتى الصناعية، مثل الصناعات البتروكيمياوية البسيطة، والصناعات التجميعية، أو الصناعات ذات اللمسات الأخيرة. هذا إضافة إلى خلق حراك اجتماعي جديد أيضا ساهم بشكل خاص على تشكل الطبقة الوسطى، بما يتناسب والتحولات لتي تمت في الوجود الاجتماعي وعلى رأسها التعليم وبنية الدولة. بيد أن الخطاب السياسي لهذه الدول ظل يتمحور قبل أي شيء آخر حول الحفاظ على طبيعة النظام الأبوي القائم وإعادة إنتاجه. وإن كان هناك بعض ردود الأفعال السياسية**





**المناوئة للسلطة الحاكمة والتي قلما تظهر بشكل واضح هنا وهناك، وهي تحركات غالباً ما يظهر عليها الطابع الديني / الطائفي، على الرغم من جذورها الطبقية العميقة التي جاءت أصلا في هذه البلاد عن المواقف الطائفية ذاتها التي تمارسها السلطة الحاكمة ضد شعبها، كما هو الحال في السعودية والبحرين. ومع ذلك فالعلاقة هنا ما بين الطبقي والطائفي علاقة تضايفية بامتياز.**

**إن الملفت للنظر في منظومة دول الخليج، كمنظومة حكم عفا عليها الزمن، وهي لازالت تمثل الأنظمة المملوكية القروسطية، أنها راحت تتمحور على ذاتها، ويشعر حكامها والكثير من أفراد الشعب الخليجي نفسه بفوقيتهم وبتمايزهم عن بقية أبناء الشعب العربي ثقافة وسلوكا وقيما أخلاقية، بل غالباً ما شعروا أنهم أصبحوا أقرب إلى قيم الغرب الحضارية منها إلى العربية، كما راح حكام هذه المنظومة يعملون وينسقون في الكثير من الأمور التي يشعرون بإمكانية تهديدها لأمنهم واستقرارهم بشكل منعزل عن الدول العربية الأخرى، وهذا ما دفعهم – أي حكام الخليج – أن ترتموا في أحضان الغرب وأمريكا لحمايتهم من خلال سماحهم لوجود قواعد عسكرية للغرب وأمريكا في بلادهم من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن تحالفت عسكرية ما بين أنظمتهم، (درع الجزيرة) تساهم في مقاومة أي خطر خارجي أو داخلي يتعرض له أي نظام من هذه الأنظمة، كما يجري اليوم في البحرين حيث تدخل آل سعود لقمع الثورة الشعبية في البحرين بإسم اتفاق درع الجزيرة. ومن جهة ثالثة، تحولت أنظمة الخليج إلى أدوات بيد الغرب وأمريكا لتنفيذ مصالحها على حساب مصالح الأمة العربية بالكامل، وهذا الدور التخريبي الخياني بدأ يظهر واضحاً فيما يسمى ثورات الربيع العربي، عبر دعمها للقوى التكفيرية السلفية والإخوانية، والتنسيق المباشر مع أمريكا وإسرائيل من أجل القضاء على ما تبقى من حركات التحرر الوطني، أو ما تبقى من الفكر القومي واليساري عموماً بكل اتجاهاته التنويرية، وبخاصة العلمانية والعقلانية منها.**

**هـ- إن نسبة كبيرة من الأنظمة العربية تفتقد في خطابها السياسي إلى المشاركة الجماهيرية، أو التعددية السياسية، أي هي أنظمة كليانة، وسياستها بشكل عام تجاه الجماهير وتجاه الدول العربية المجاورة لها سياسة وقائية، تحتوي في نسيجها العام على بذور الخطر والخوف تجاه نظمها، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً من هذه الأنظمة التي تفتقر إلى المرجعية الشرعية لوجودها، إلى عقد تحالفات واتفاقيات مع الخارج لمقاومة أي خطر جدي يمكن أن يهددها، وهذا ما كلف بعض الدول العربية أحيانا فقدانها للعديد من قراراتها السياسية والاقتصادية الحيوية الطابع، والتي تهم في المحصلة ليس مصالح شعب هذه الدولة فحسب بل مصالح المشروع القومي العربي بالكامل.**

**أما ما سمي بثورات الربيع العربي التي أوصلت بعض القوى السياسية إلى السلطة وبخاصة (الإخوان المسلمون) عبر انتخابات شرعية، نجد أن هذه القوى التي كانت تنتقد في خطابها السياسي الأنظمة السابقة بأنها أنظمة دكتاتورية وشمولية، راحت هي ذاته تستفرد بالسلطة وتمارس دكتاتوريتها باسم الشرعية، بل أنها اعتمدت على أنظمة أخرى أجنبية وعربية أكثر رجعية، من أجل وصولها إلى السلطة.**

**عموماً لا نضن أن الإجابة على الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا أعلاه، ستكون سهلة أيضا، وبخاصة تحت مظلت هذه الظروف الدولية التي يمر بها العالم وأمتنا العربية على السواء، فإضافة إلى ما قمنا بعرضه وتحليله للعديد من الظروف التي تعيشها**





أمتنا العربية، فهي تتعرض اليوم إلى شكل من أشكال الهيكلة بما يتناسب وطبيعة مصالح الرأسمال الاحتكاري العالمي، عبر ما يسمى الشرق الأوسط الجديد، وذلك بغية القضاء على ما تبقى من تطلعات قومية ونهضوية وتحررية في الساحة العربية.

إن النظام العالمي الجديد يريد عملياً إلغاء مقومات الأمم الأخرى، أي إلغاء السمات والخصائص التي تميز عملياً كل أمة عن غيرها من الأمم، وفرض صيغة عالمية "كوزموبولوتية" جديدة. وإذا كانت مسألة سوق الشرق الأوسط الجديد في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقتنا العربية على وجه الخصوص، تأتي الآن في مقدمة التدابير العملية التي ينتهجها الغرب وأمريكا من أجل محو فكرة القومية العربية في إطارها الجغرافي من ذاكرة المواطن العربي، وترسيخ واقع جيو سياسي جديد يتضمن إسرائيل في محيطه، فإن ما تمارسه أمريكا على وجه الخصوص، إن كان عبر أدواتها الرخيصة من بعض الأنظمة العربية الرجعية، أو عبر الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الفضاء، من تسويق لبرامج ثقافية وفنية تحمل في مضامينها قيماً أخلاقية وسلوكية ذات طابع استهلاكي، ما هي في الحقيقة إلا تكملة للمشروع الكوزموبوليتي الجديد بأنموذجه الأمريكي الاستهلاكي. بيد أن عملية تسييد هذا الأنموذج على العالم لن تتم بهذه السهولة أو البساطة كما يحاول أن يقرر البعض، فالأمم التي حققت وجودها التاريخي، لم تحقق هذا الوجود من فراغ، كما أسلفنا في موقع سابق من هذه الدراسة، كما أن مقومات وجودها الأنطولوجي والروحي معاً، لم تتشكل في يوم وليلة، بل هي نتاج سيرورة وصيرورة تاريخيتين طويلتين، وهذه المقومات كما بينا أيضاً، لا يمكن أن تنقل من أمة إلى أمة، ولا يمكن أن تزرع زرعاً في تربة غير تربتها، إنها في الحقيقة نتاج آلية إنتاج خاصة ومعقدة تدخل في نسيج البنية النفسية والأخلاقية والثقافية للمجتمعات أو الأمم، وهذا ما يعطي كل أمة حالة تمايزها عن الأمم الأخرى. ومع ذلك فالمطلوب من أبناء هذه الأمة لكي يحافظوا على وجودهم وحضارتهم، أن يتعاملوا بكل عقلانية مع الظروف التي تحيط بهم. فالرؤية العقلانية، أو الموقف النقدي العقلاني تجاه دراسة أية ظاهرة، يظل هو الموقف الأكثر عقلانية وعلمية في توصيف الظاهرة أولاً، ثم تحليلها إلى مكوناتها الأولية ثانياً، وبالتالي رسم الحلول الأولية لإعادة تركيبها من جديد في التوجه الذي يجب أن تكون عليه ثالثاً.

إن ظاهرة الأمة العربية في صيغتها أو تجلياتها التي جئنا عليها في هذه الدراسة، تشكل عندنا أهم الظواهر التي يجب أن تعالج بالمنظور العقلاني إياه، وليس بالعواطف والخطابات والمواعظ الحسنة.

بعد هذا العرض السريع والمكثف للواقع العربي في بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتبيان أهم تلك المعوقات التي حالت دون تحقيق النهضة العربية، نعود من جديد للسؤال النهضوي الإشكالي المشروع وهو: كيف تستطيع الأمة العربية أن تتجاوز واقعها المتخلف وتؤكد ذاتها؟.

كثيرة هي الإجابات التي قُدمت على هذا السؤال الكبير المتعلق بمسألة النهضة من قبل هذا التنظيم السياسي أو ذاك، أو من قبل هذا الكاتب أو المفكر أو ذاك، منذ بداية القرن التاسع عشر حتى هذه المرحلة التاريخية التي نعيشها اليوم. فعلى الرغم مما شكلته أفكار التنوير والثورة الفرنسية على الصعيد النظري كمنطلقات فكرية نهضوية تحررية بالنسبة للنهضويين العرب منذ بداية النصف الأول للقرن التاسع عشر، هؤلاء الذين لمسوا بأفكار الحرية والعدالة والمساواة والثورة والدستور والأمة والقومية والوطن والتعليم وتحرير المرأة والتربية السياسية للمواطنين والعلمانية والتفكير العقلاني والحق الطبيعي والحرية الفردية ونقد الفكر الديني الغيبي ولامتثالي والاشتراكية... الخ، مدار تقدم الأمة العربية، إلا أن تبني هذه الأفكار آنذاك من قبل





**المتنورين العرب لم يستطع أن يحقق طموحهم، كما أشرنا في موقع سابق من هذه الدراسة، بسبب حالات التخلف المزمن الذي تركته الدولة العثمانية للأمة العربية عبر أربعة قرون من الاستعمار، حيث حال دون قدرة هذه الأفكار على أن تلقى الاستجابة المنطقية والعقلانية عند طرحها في الواقع العربي. الأمر الذي دفع بعض هذه النخب أن تبحث عن حلول جديدة، أو شعارات جديدة لتجاوزها مأزقها النهضوي، كطرحها لشعار الإسلام هو الحل، وخاصة بعد غياب أو محاصرة المشروعين القومي والاشتراكي. إلا أن قوة ضغط التخلف القائم لم يسمح لقوى الإسلام السياسي أيضاً أن تغير في الواقع شيئاً. فبدلاً من أن تستفيد من تجارب القوى السياسية التي سبقتها كأنظمة شمولية كليانية، نراها وقعت في الخطأ ذاته، وراحت تعمل على مصادرة السلطة وأسلمه الدولة، دون أي مراعاة لخصوصيات المجتمعات العربية في تعددها الديني والطائفي والمذهبي، وللتحولات السياسية التي فرضها حراك ما سمي بالربيع العربي.**

**على العموم، إذا ما أخذنا كل ما طرح في هذه الدراسة من قضايا فكرية وسياسية على محمل النوايا الحسنة، سنجدها تصب في السعي لتحقيق الذات العربية وتجاوز أزمتها، وهو أمر مشروع، وليس من حقنا مصادرة آراء الآخرين أو الشك في نواياهم تجاه مصير أمتنا العربية، بالرغم من اختلافنا مع العديد من هذه الرؤى والأفكار والنظريات والمناهج الفكرية. بيد أن الكثير من الأسئلة المشروعة أيضاً التي تطرح نفسها هنا على دعاة هذه الرؤى الفكرية والسياسية، كثل، من سيقوم بتطبيق هذه المشاريع الفكرية والسياسية على لواقع؟ . ثم أين هي الظروف الموضوعية القادرة على تمثل وتبني تلك لشعارات أو الأفكار المطروحة وتحويلها إلى واقع ملموس؟ .**

**نقول : إذا كانت الشروط الموضوعية والذاتية القادرة على تحقيق المشروع النهضوي القومي العربي في حالة غياب الآن عن الساحة العربية، فما هو الحل إذا؟ .**

**لا أضن أن الهروب من الواقع كما يفعل المتصوفة / الطرقيين، هو الحل لتجاوز أزمة الواقع، كما لا أضن أن ردود الفعل العنترية بشقيها الفكري والعملي معاً لهذا التنظيم أو هذا الكاتب أو المفكر أو ذاك، كفيلة بمواجهة العديد من الأنظمة العربية المشاركة بهذه الأزمة النهضوية كحل كذلك. فالتجارب التاريخية لهذه العنتريات كثيرة في وطننا العربي، ولم تزل تمارس نشاطها هنا وهناك على الساحة العربية. كما لا أضن أيضاً أن طرح بعض الرؤى والنظريات القائمة على ترف أبستمولجي (معرفي) من فوق الأساطيح على الجماهير بشكل مجرد كفيلة بدورها على تحقيق هذا التجاوز، هذا إذا لم تكن مثل هذه الطروحات تساهم كثيراً في تعميق الأزمة ذاتها. هذا إضافة إلى كل ذلك يمكن أن نقول: إن هذا الكم الهائل من الرؤى الفكرية والنظريات المطروحة، بالرغم من أنها تمثل شكلاً من الأشكال الايجابية التي تشجع على البحث والحوار مع الرأي والرأي الآخر للوصول إلى الحقيقة، إلا أن الجوانب السلبية قائمة فيها بالمقابل، فغالباً ما ساهمت هذه الرؤى المجردة في تشويش ذهنية المتلقي وتركه يعيش أوهاماً فكرية، أو حالة من المفارقة مابين الواقع والفكر، وهذا ما جعل الكثير من الكتاب والباحثين والمفكرين يندفعون للتعامل مع أحكام ألقيمة والأخلاق، على حساب التعامل مع أحكام الواقع، وبالتالي غالباً ما تتحول هذه النخب المثقفة إلى مثقفين وعظيين وليس إلى مثقفين ثوريين أو عضويين بتعبير آخر.**

**العامل الملموس في الزمن الملموس: لنقر بداية أن المشروع النهضوي العربي يعيش حالة من الاستعصاء، وبالتالي هو بحاجة لإعادة تحليل وتركيب من جديد، وأن ما قمنا بعرضه وما سنقوم بعرضه من رؤى بعد قليل للكثير من المواقف السياسية**





والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بغية تجاوز هذا الاستعصاء، ما هي إلا محاولة جادة لتجاوز حالة الاستعصاء هذه، ولا ندعي هنا بأننا نمتلك الحقيقة الكاملة أو المطلقة في رؤيتنا التحليلية هذه، وإنما هي محاولة جادة كما أشرت تضاف إلى العديد من المحاولات الجادة الكثيرة لكتاب وباحثين ومفكرين عرب ومستشرقين قد تناولت هذا الاستعصاء أيضاً قبل هذه المحاولة، وستكون هناك بالضرورة محاولات أخرى لآخرين طالما أن الحياة قائمة، وهناك من يغار على وطنه وأمته ويطمح لتقدمها ونهضتها.

لذلك دعونا نطرح هنا بعض الرؤى العقلانية التي نجد أنها تشكل معطيات أخرى لفهم أزمة مشروعنا النهضوي العربي، ومحاولة لتجاوزها وذلك انطلاقا من المقولة الفكرية: (العامل الملموس في الزمن الملموس) دون أن ننكر الهدف النهائي طبعاً كونه يفرض علينا مواقف إستراتيجية لا نقول بأننا سنؤجل النظر فيها أو السعي لتحقيقها، ولكن علينا أن نعمل على تحقيقها وفقاً لهذه المقولة، كمقولة تشكل في آليات عملها الثوري عوامل تكتيكية مقاصدها المنطقية والعقلانية الوصول إلى الهدف الاستراتيجي بالضرورة، وهو تحقيق النهضة العربية وإثبات ذات هذه الأمة..

1- لا بد من الاعتراف والتسليم بأن الواقع العربي، هو واقع مأزوم، في تخلفه وتجزئته كما أشرنا في مواقع عدة من هذه الدراسة، فرضت أزمته جملة من الظروف الموضوعية والذاتية المعقدة في آليات عملها، عبر مراحل تاريخية طويلة، وبسبب أزمة التخلف هذه، خضع الوطن العربي لقوى استعمارية ساعدت كثيراً على تعميق أزمة تخلفه، حيث فقدت الكثير من الأقطار العربية قرارها السياسي والاقتصادي. لذلك فأن أي محاولة لتجاوز أزمة الواقع العربي بطريقة قسريَة أو بسماركية، أو عبر تسويات شكلية، ستؤدي إلى بالضرورة إلى نتائج عكسية ستزيد من تعميق الأزمة بدل إنفراجها، كما جرى في أزمة الخليج العربي عند اجتياح العراق للكويت، أو كما جرى في بعض الاتحادات أو التحالفات العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه. لذلك لا بد من البحث عن وسائل أخرى أكثر نجاعة قادرة على تحقيق أفضل صيغة للتضامن العربي تقوم على احترام الآخر والإقرار به كواقع راهن، هذا مع إيماننا أن هناك دولاً عربية لا تمتلك حتى قرار تحقيق هذا الشكل من التضامن، أو حتى السعي لتحقيقها إلا بما يخدم استمرار أنظمتها الاستبدادية القروسطية. فصيغ التضامن العربي قادرة على أقل تقدير في كل اتجاهاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية أن تخلق حالات من التفاعل الايجابي قادرة على التأسيس لمسألة تأكيد الذات العربية والسعي لبلورتها شيئاً فشيئاً.

أما القوى المسؤولة مباشرة عن هذا الفعل فهي القوى الحاكمة أولاً، كونها صاحبة القرار في ذلك، وبكونها هي القادرة على تحريك ودفع كل الإمكانيات المتاحة المادية والمعنوية لتحقيق هذه المهمة من جهة، ثم أن ممارستها لدورها التضامني هذا سيحقق لها شيئاً من المصداقية في الشارع الوطني والقومي معاً من جهة أخرى. أما القوى أو الحوامل الاجتماعية الأخرى المنوط بها هذه المهمة التضامنية، فهي الأحزاب التقدمية والقوى الطليعة المثقفة من كتاب وفنانين وأدباء وإعلاميين. فهؤلاء هم الأقدر بعد القوى الحاكمة على توجيه الوعي الجماهير والوصول به إلى الأهداف المنشودة.

2- إن حركة الرأسمال الاحتكاري العالمي اليوم تحت مظلة النظام العالمي الجديد، لا تعترف بشيء إسمه قيم أو أخلاق إنسانية فاضلة، وهي تعمل بشكل فاعل على انتهاك حرية الشعوب المتخلفة واستعمارها سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ووطننا العربي هو واحد من المناطق الجيواقتصادية والسياسية بالنسبة له، والتي عمل على اختراقها، بل الهيمنة عليها منذ فترة زمنية بعيدة،





ولم يزل يخترقها بطرق ووسائل متعددة ومختلفة، بدءاً من حصوله على امتيازات الدولة المفضلة اقتصاديا في العديد من الدول العربية، وصولاً إلى عقد المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والدفاعية المشتركة. هذا إذا ما وقفنا عند إقامته للكيان الصهيوني وما تركه هذا الكيان من تأثير واضح على عرقلة حركة التحرر العربية. فعملية الاختراق هذه، وما رافقها من إعادة هيكلة للوطن العربي بما يخدم الطبقة الرأسمالية الاحتكارية العالمية، جعلته، - أي الوطن العربي – يعيد إنتاج تخلفه بالطرق والوسائل التي تخدم هذه الهيكلة. لذلك، فمسألة النهضة العربية وتأكيد ذات هذه الأمة وهويتها، تظل هنا محكومة، إضافة إلى معوقاتها الداخلية، فهي محكومة أيضاً بالمعوقات الخارجية إياها، وهي معوقات راحت تأخذ بالتعاظم تحت مظلة التطور الهائل للثورة التكنولوجية، ومنها الثورة المعلوماتية التي كُشف أمامها الآن الكثير من أسرار العالم، بعد أن حولت هذه الثورة العالم أمام مصالح الطبقة الرأسمالية الاحتكارية العالمية إلى قرية صغيرة تتحكم في مقدراتها كما تشاء.

إن كل ذلك يدفعنا للنظر من جديد بدور حركات التحرر العالمية المعادية للاستعمار بكل أشكاله وألوانه. وهذه المهمة تقع على عاتق كل القوى الثورية ويأتي في مقدمتها الأحزاب والمنظمات والكتاب والمفكرون والمثقفون الثوريون عموماً، وخاصة فيما يتعلق بفضح المخططات التي تمارسها الطبقة الرأسمالية الاحتكارية العالمية، أو ما يمكن أن تقوم بممارسته بشكل مباشر أو عن طريق أدواتها من القوى الرجعية، بغية هيمنتها على شعوب العالم الثالث ومنها وطننا العربي. وفي مضمار هذه المسألة ذاتها، وأمام التوجهات الصهيونية العالمية التي تحاول تأكيد البعد الديني لدولتها المصطنعة، وتوجهات الأنظمة الرجعية الخليجية الساعية إلى محاربة الفكر القومي العربي، لا بد لنا أن نؤكد على مسألة الربط ما بين العروبة والإسلام والمسيحية من جهة، والتأكيد على مسألة المواطنة لكل القوى الاجتماعية المنضوية تحت مظلة العالم العربي من جهة ثانية، ثم ضرورة تحالف المنظومة الإسلامية المعتدلة الرافضة للإرهاب وتكفير الآخر من جهة ثالثة.

3- إن غياب الحامل الاجتماعي – الطبقة – الواعي لذاته، يدفعنا بالضرورة إلى التركيز على مسألة تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين، ومن والبرجوازية الصغيرة الوطنية وعناصر الجيش الوطني والحرفيين وصغار الكسبة والمثقفين الثوريين، بغض النظر عن التناقضات الثانوية، ولا أقول الرئيسة الموجودة بين هذه القوى، ففي المحصلة تبقى القواسم المشتركة التي تجمعها وبخاصة مصالح الوطن العليا، هي أكثر بكثير من الفواصل التي تبعدها عن بعض وبخاصة مصالحها الخاصة. لذلك غالباً ما ضمت الأحزاب الديمقراطية الثورية معظم هذه القوى في تنظيماتها، وعلينا أن لا ننكر الدور الهام الذي لعبته أحزاب القوى الديمقراطية الثورية في مصر والعراق والجزائر وسورية وغيرها، في تحقيق الكثير من الانجازات على كافة المستويات لبلدانها، بالرغم من أن بعض هذه الأحزاب كثيراً ما راجع مواقفه الفكرية والطبقية عبر مسيرته النضالية، ولنا في بيان 30/ مارس الذي أصدره عبد الناصر قبل وفاته بقليل، دليل على أن التجربة الناصرية راحت تقر بعد الممارسة أن لا بديل للاشتراكية العلمية وقواها الكادحة ومثقفيها الثورين العضويين من أجل تحقيق النهضة والتقدم لهذه الأمة. غير أن استلام السادات، واختراق أمريكا وآل سعود لمصر، والسير في سياسة الانفتاح واقتصاد السوق، كانت ليس وراء ضرب البنية الفكرية والطبقية لبيان 30/ مارس فحسب، بل وضرب معظم مكتسبات ثورة 23/تموز. وهذا الموقف الطبقي ذاته نجده عند الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي لمس بعد أحداث الثمانينيات في القطر العربي السوري، الدور القذر الذي مارسته القوى الرجعية العربية والفكر السلفي ألإخواني التكفيري ضد سورية وشعبها، فراح يراهن أيضاً على الجماهير الكادحة والفكر العلمي ، لذلك خاطب الفلاحين في سوريا





قائلاً لهم: (أنتم أصحاب قرار في كل ما تريدون وتشعرون انه يحقق مصالحكم). مثلما خاطب الشريحة الأوسع في سورية أيضاً وهم الشباب قائلاً: (علينا أن نحارب الفكر الرجعي بكل أصوله وفروعه، ونعمل على بناء مجتمع الطبقة الواحدة). بيد أن انهيار المنظومة الاشتراكية، والسير في المجتمع نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حرفه الدردري وفريقه الاقتصادي ومن طبل وزمر لهذا الفريق في الدولة والحزب، نحو اقتصاد السوق، ساهم كثيراً في ضرب مصالح القوى الكادحة وانهيارها، حيث كان لهذا التوجه الاقتصادي الدور الرئيس في تأجيج ما يجري في سوريا اليوم واستغلاله من قبل أعداء سورية، هذا إضافة لعودة الفكر الرجعي من جديد بكل أصوله وفروعه إلى الساحتين الاجتماعية والحزبية معاً، الأمر الذي جعل الرئيس بشار الأسد يعيد النظر من جديد عبر كلماته أو مقابلاته التي ألقاها أجراها خلال هذه الحوادث الدامية التي يمر بها القطر، مؤكداً على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للاقتصاد الصغير والمتوسط، ومحاربة الفكر الرجعي السلفي. وهذا يعني إعادة الاعتبار للقوى لاجتماعية الكادحة والمنهج العلمي في التفكير.

على العموم تظل هذه التنظيمات (الأحزاب الديمقراطية الثوري ومجموع الأحزاب اليسارية وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية)، في نهاية المطاف بالنسبة للوضعية الطبقية المتاتى على تشخيصها هنا في واقعنا العربي، هي الأكثر قدرة على حمل المشروع النهضوي العربي، والأكثر حضورا وفعالية على الساحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي من هنا تأتي الدعوة إلى مد الجسور بين هذه التنظيمات، إن كان على المستوى الوطني، كإقامة جبهات وطنية تقدمية، أو على مستوى الوطن العربي، للتنسيق بينها على اعتبارها قوى حركات التحرر العربية.

4- إن الدور الكبير الذي يلعبه الفكر والمفكرون في إنتاج وصياغة البنية الذهنية للمواطن العربي عبر ما يتاح لهؤلاء من وسائل للتواصل مع الجماهير، يتطلب من الكتاب والأدباء والباحثين والمفكرين الثوريين عموماً، أو المنوطة بهم عملية توعية هذه الجماهير، التخلي عن فكرهم النخبوي، وعدم التعالي على الجماهير الكادحة وواقعها، فنحن بحاجة ماسة اليوم للمثقف التنويري العقلاني العلماني المرتبط والمنتمي حزبياً لتنظيمات الجماهير المظلومة، والمتحسس لواقعها وآلامها، والعامل بفكره لمصلحتها، والراسم لأهدافها المشروعة، وبالتالي الساعي إلى تحويل فكره الثوري ذاته إلى قوة مادية تتسلح به هذه الجماهير لمواجهة الفكر ألظلامي والاستبدادي. وهنا تتجسد فيه سمات وخصائص ما يسمى المثقف العضوي.

5- مطلوب اليوم من كافة القوى التقدمية أن تعمل على كشف الدور التخريبي لمشروع النهضة العربية الذي تمارسه السعودية بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام، هذه الدول التي تجاوز الزمن أنظمتها القروسطية المتخلفة، وذلك بالتركيز على كشف ثلاث مسائل أساسية هنا هي:

الأولى: أن الطبقة الحاكمة في هذه الدول القروسطية، أصبحت اليوم شريكاً حقيقيا للرأسمال الاحتكاري العالمي من خلال شرائها العديد من أسهم المؤسسات الاقتصادية والخدمية والسياحية والإعلامية في الدول الغربية وأمريكا، وبالتالي أصبحت مصالح هذه الطبقة الحاكمة جزءاً لا يتجزأ من مصالح الطبقة الرأسمالية الاحتكارية العالمية، وهذا ما يجعل منها أدوات حقيقة لتفيذ مشاريع الغرب وأمريكا والصهيونية العالمية في المنطقة العربية، ويأتي على رأسها مشروع الشرق الأوسط الجديد.





**الثانية: استخدام دول الخليج، وبخاصة السعودية وقطر الإسلام السلفي والسياسي التكفيري كأداة من أجل خلق الفتن الطائفية، هذا الفكر الذي ساهم ولم يزل يساهم في محاربة الفكر العقلاني والعلماني بكل اتجاهاته وتنظيماته في وطننا العربي والإسلامي، وعبر تسخير كل الوسائل والإمكانات المتاحة المادية والمعنوية لهذه الأنظمة القروسطية الظلامية، بدءاً من البترو دولار الذي اشترى الكثير من القوى الفكرية والثقافية العربية والإسلامية لتسويق فكرها ألظلامي من جهة، مروراً بإصدار وإطلاق العشرات بل المئات من الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية المسوقة لهذه لفكر أيضاً من جهة ثانية، وصولاً إلى إصدار فتاوى التكفير والقتل الطائفية، أو فتاوى الدعارة باسم الدين ، كفتاوى العشر رضعات، ونكاح الجهاد، وإباحة استخدم الجزر.... وغير ذلك، وأخيراً فتاوى الجهل المقرف المتعلقة بالخيار والبندورة والكوسة وغير ذلك من فتاوى من جهة ثالثة.**

**الثالثة: كشف محاولات دول الخليج حرف النضال التحرري العربي عن مساره الصحيح، وهو محاربة الصهيونية ودولتها العدوانية المصطنعة إسرائيل، إلى اعتبار أن إيران هي العدو لهذه الأمة، وأن هذا التوجه الخبيث في نواياه وممارساته، هو عمل تخريبي ضد حركة التحرر العربية والإسلامية خدمة لإسرائيل والغرب وأمريكا، وبالتالي هو خدمة لمصالحها هي بالذات كونها الشريك الحقيقي لهذه القوى كما أشرنا أعلاه.**

**نعم إن السعودية ودول الخليج تشكل اليوم بكل سياساتها، إن كان على مستوى دولها داخلياً، أم على مستوى سياساتها الخارجية وبخاصة سياساتها تجاه وطننا العربي والدول العلمانية منها، حصان طروادة للإمبريالية العالمية والصهيونية، وهي برأي تعتبر أهم معوق من معوقات حركة التحرر العربية والإسلامية، ولن أبالغ إذا قلت أنها شاركت بالبتر ودولار والفكر الوهابي، على إسقاط العديد من حركات التحرر العالمية . لذلك فإن العمل على كشف وتعرية هذه الأنظمة المتخلفة، وبالتالي إسقاطها هو واجب أخلاقي قبل أي شيء آخر.**

**6- الدين الإسلامي دين رحمة ومحبة، شوهته وهابية آل سعود وحاكمية (الأخوان المسلمون)، وعلينا أن نساهم كمثقفين ومفكرين من أجل أن نعيد له وجهه الصحيح، ولا يمكن أن نحقق ذلك إلا بكشفنا تلك القوى التي تريد أن تسخر الدين لمصالحها من خلال تبنيها وطرحها لمفاهيم دينية خاطئة كفكرة الحاكمية لله التي يطرحها الإخوان اليوم، وهي الفكرة التي طرحها الخوارج في صفين، وقد بين خطأ طرحها آنذاك الإمام علي (رضي لله عنه) بقوله : هي كلمة حق يراد بها باطل، ولابد لهذه الأمة من حاكم يسوسها.**

**في مقدمة كتابه (فلسفتنا)، يقول المفكر الإسلامي باقر الصدر : (إن الإسلام والاشتراكية كلاهما يلتقيان في العدالة المطلقة، إلا أنهما يختلفان في أسلوب التطبيق). نعم لقد جاء الإسلام رحمة للعالمين، وما بعث الرسول إلا ليكمل مكارم الخلاق، ولم يأت الدين لقتل الإنسان وشق صدره وأكل كبده بسبب الاختلاف في الرأي. لذلك من هنا علينا كمثقفين ومفكرين تقدمين أن نبين أموراً على درجة عالية من الأهمية في هذا السياق لنقول:**

**إن القرآن الكريم لم يأت للي عنق الواقع كي ينسجم معه في كل زمان ومكان كما يقول سيد قطب في كتابه (معالم في الطرق). لا.. إن القرآن جاء كي ينسجم مع حركة الواقع دائما، لذلك نزل منجماً (نزلت آياته متفرقة)، ولم ينزل على الرسول الكريم دفعة واحدة، وهذا ما يؤكد أن الواقع أقوى من النص، وأن مسألة الناسخ والمنسوخ في القرآن تثبت صحة ذلك. وعلينا كذلك أن نؤكد**





عل ضرورة مسألة فتح النص الديني على الواقع دائماً، ولنا في مواقف الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في مسألة السرقة عام الرمادة، وتوزيع الخراج دليلاً مشروعاً على أن مسألة فتح النص في الآيات المتشابهات على الواقع في كل زمان ومكان أمر مشروع، وهو لمصلحة الإنسان والدين معاً، لأن جمود النص الديني سيؤدي بالضرورة إلى جمود الواقع، وبالتالي تعطل مصالح الناس والإساءة لحياتهم، وبروز ظواهر التطرف وحوامله الاجتماعية ومعها سيوفها وسواطيرها وكل رموزها المتخلفة، وما نراه اليوم من ممارسات جبهة النصرة والإخوان يؤكد ذلك..

**الديمقراطية ضرورة حيوية:**

تبقى الديمقراطية في سياقها النظري شكلاً من إشكال الوعي البشري، تتطور وتتبدل في صيغها وفي جوهرها مع تطور وتبدل عوامل نشوئها عبر التاريخ. وهذا ما يؤكد نسبيتها، وينفي في الوقت ذاته إطلاقيتها أو لا مشروطيتها. وفي الوقت الذي تؤكد فيه الديمقراطية عناصر إنسانيتها وعدالتها، تؤكد أيضاً عناصر استبدادها. أما في سياقها العملي، وبخاصة في اتجاهها السياسي، فهي ستظل هنا مرتبطة أكثر بالسلطة، أي هي ديمقراطية السلطة، وبقدر ما تكون القوى الحاكمة مع مصالح الشعب، بقدر ما تكون الديمقراطية أكثر عقلانية والعكس صحيح. دون أن نغفل في هذا السياق أن القوى الحاكمة نفسها لا تفرخ مجردة، بل هي قوى اجتماعية كانت ولازالت داخل التاريخ. وبناءً على هذا الموقف المنهجي، فإن الصيغ الديمقراطية التي تمارس في وطننا العربي، هي صيغ محكومة من الناحية العملية بطبيعة الواقع الذي تمارس فيه، أي هي صيغ ديمقراطية تعمل في مضمار واقع محكوم بجملة من لظروف الموضوعية والذاتية المتخلفة والمعقدة، والتي تحكمه – أي الظروف – مرجعيات تقليدية ممثلة بالعشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب، أو محكومة بأنظمة سياسية رجعية واستبدادية غالباً ما يعمل أكثر هذه الأنظمة على تغييب الجماهير وتحويل نفسها – أي القوى الحاكمة – إلى أوصياء على الشعب. لذلك لا نستغرب أن تتحول الديمقراطية ذاتها في بعض الدول العربية التي حاول حكامها توسيع الهامش الديمقراطية فيها إلى عوامل معرقلة للاستقرار الاجتماعي والسياسي أكثر من الحفاظ على توازن المجتمع وتنميته، وهذا ما نجده في العراق ولبنان في وقتنا الحاضر، حيث تعجز القوى الاجتماعية أحيانا عن تشكيل حكومة لفترة زمنية قد تطول لعام أو أكثر، هذا عدا استمرارية التنازع السياسي والمصلحي عموما بين الكتل السياسية ذاتها التي تشكلت بفعل الديمقراطية.

ملاك القول: إذا كانت مقولة ابن خلدون التاريخية التي تقول : (تتغير أحال الناس بتغير نحلتهم من المعاش.)، ستظل تفرض نفسها على المجتمعات البشرية عبر علاقات الناس مع الطبيعة ومع بعضهم البعض، وفقاً لقوانين موضوعية خارج إرادة الإنسان وتفكيره، أي أن الناس في المحصلة (لا يصنعون تاريخهم على هواهم)، بالرغم من أنهم يصنعونه بأيديهم، فإن هذه الحقيقة لا تعني بالنسبة للإنسان أن يستسلم للتاريخ وقدره معاً، بل عليه أن يقوم بمعاندة التاريخ وقدره معاً، من اجل أن يكسب حريته وعدالته وتنمية حياته. بيد أن هذه المعاندة لا تعني أيضاً أن يقوم الإنسان بلي عنق الواقع وقسره بالقوة كي ينسجم مع طموحاته ورغباته، وإنما المقصود بالمعاندة هنا أن يعمل الإنسان على اكتشاف القوانين الموضوعية والذاتية التي تتحكم بالواقع وتسيره وفقاً لآلية عملها المستقلة بذاتها، والتسلح بها، وبالتالي تسخيرها من أن أجل دفع عجلة التاريخ وفقاً لمصالح الإنسان بإرادته وتفكيره. .. نعم إن حرية الإنسان في المحصلة هي وعيه للضرورة التي تتحكم به... وعيه للقوانين





**الموضوعية التي تتحكم بسيرورة وصيرورة الواقع والتسلح بها لتحريك الواقع وفقاً لإرادته لا وفقاً لإرادة القوانين العمياء. وهذا الموقف ذاته يدفعنا للحديث أيضاً عن مسائل أخرى على درجة عالية من الأهمية والمنهجية في هذا السياق، وهي مسألة الأيديولوجيا والهدف النهائي والتنظيم.**

**على الرغم من حالة الصراع الدائر منذ خمسينيات القرن العشرين بين الداعين إلى قبول الأيديولوجيا، والداعين إلى تفريغها أو رفضها في الساحتين الفكرية والسياسية، إلا أن الذي يهمنا هو النظر إلى ضرورة وأهمية الأيديولوجيا، لما تحمله من أدوار وظيفية هامة في الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم الثالث ومنها وطننا العربي.**

**إن الأيديولوجيا في سياقها العام تشكل منظومة فكرية قادرة على تحديد الهدف أو الأهداف النهائية التي ترسمها هذه القوى الاجتماعية أو تلك لمسيرة نضالها، هذا إضافة إلى كونها قادرة أيضاً على تعبئة الوجدان الاجتماعي للفرد والجماعة، أو كما يقول "شتراوس": (قادرة على شحن وجدان الفرد، وتعبئته حول جملة من الرموز والأهداف، هذا إضافة إلى وظيفتها الاجتماعية العامة في تزويد أفراد المجتمع بشعور الهوية الذي تمثله مجموعة الأحداث والمصالح والرموز).**

**نعم إن الأيديولوجيا تتحول عبر التحامها بالقوة الاجتماعية التي تتعامل معها أو تتبناها، إلى أداة صهر وعامل اندماج وتماسك لأعضاء الكتلة الاجتماعية المنضوية تحتها. فهي في النهاية تتحول لإلى ملاط (إسمنت) يشد البناء الاجتماعي برمته كفرد أو مجتمع... كمجموعة لها أواصر القوة والصلابة، ما يجعلها غير قابلة للانكسار بسهولة.**

**إن ما نريد التأكيد عليه في مسألة الأيديولوجيا، هو ضرورة تبنيها في مجتمعات العالم الثالث، كبديل عن المرجعيات التقليدية من عشيرة وقبيلة وطائفة ومذهب أو طريقة صوفية قادرة بدورها – أي المرجعيات التقليدي – أن تشد الكتل الاجتماعي ولكن باتجاهات سلبية/ رجعية. فالأيديولوجيا في مهمتها هذه كبديل عن هذه المرجعيات، تقوم بتأدية وظيفتين في الوقت نفسه بالنسبة لشعوب بلداننا: الأولى اجتماعية ، والثانية سياسية ومعرفية معاً. فمن الناحية الاجتماعية هي قادرة عندما تأخذ دورها الحقيقي أن تكون البديل عن الولاءات التقليدية الضيقة كما أشرنا قبل قليل. ومن الناحية الثانية السياسية والمعرفية، هي قادرة على زرع رؤى ومفاهيم فكرية وسياسية جديدة مشتركة في عقول من ينضوي تحت لوائها، وبالتالي قادرة أيضاً على رسم الحلول والأهداف النهائية الكفيلة بتحقيق نهضة المجتمع وبالتالي الأمة. أما الأيديولوجيا التي ندعوا إلى تبنيها والتسويق لها في وطننا العربي، فهي الأيديولوجيا التي تتبنى مصالح الجماهير الكادحة من جهة، والمتكئة على المنهج العلمي من جهة ثانية، والتي تعتبر العلمانية والعقلانية والديمقراطية الوسائل الرئيسة لتحقيق مضمونها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من جهة ثالثة.**

**إن ما قمنا بعرضه في هذه الدراسة هو محاولة أولية لدراسة مسألة ذات طابع حيوي في واقعنا العربي... هي مسألة الأمة ووعي الذات، أي ما يتعلق بقضايا النهضة العربية. إلا أنها دراسة لم تكتمل ملامحها بعد ولن تكتمل طالما أن الواقع في حالة حركة وتبدل دائمين، وما يجري الآن في الساحة لعربية من حراك، وما حققه هذا الحراك من انتصارات أو انكسارات، سيظل حراك تفرضه طبيعة التحولات في الوجود الاجتماعي لأمتنا العربية ولابد أن يعطي أوكله قريباً شاء من شاء وأبا من أبا.**



